





كتاب المذبح في اصول الفقه

تحریر المکرم

تملكه الفقر الحمر
منه المحر من عمان

تو کبر علی الله
محمد علی قل حاصل

توکل علی اللہ
محمد علی طرابلسی

المطبع
عبد الله
محمد علي بن محمد

تو کست علی اعدا
محمد علی قنصل

سین

ربنا الله

توکل علی الله
محمد علی قلی حال

محمد

برای مونس

تو کف علی السحاب
محمد علی قمر حال

محمد عارف

نسخه محمد
عارف

محمد عارف
خدمت

عبدالله بن محمد

عارف

عبد
عارف

—

Süleymanîye U. Kütüphanesi.

Hasan Hüsnü P.

Verband:

534

الشرح الظاهر له وهو ما بمعنى الشارع فيكون المعنى الاول الذي فيها الشارع فيلخصه من الاضافة تعظم
المضاف كذا هو معنى الشارع فيكون المعنى الاول الذي فيها الشارع فيلخصه من الاضافة تعظم
تعظم المضاف اليه كذا هو معنى الشارع فيكون المعنى الاول الذي فيها الشارع فيلخصه من الاضافة تعظم
جامع الاسرار

البيان في بيان النظم وهو اربعة اقسام
النظم المفسر والحكم ولهذه الاربعة اقسام
تقابلها وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه
والثاني في وجوه استعانة ذلك النظم
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والرابع في معرفة وجوه العيوب
الوقوف على المراد والمعاني وهي اربعة
ايضا الاستدلال بعبارة النص وباشارة
وبدلالة وبعد معرفة هذه
الاقسام قسم خامس يشمل الكل وهو اربعة
ايضا معرفة مواضعها وترتيبها ومجانها
واحكامها **اما** **الخاص** فكل لفظ وضع لمعنى
معلوم على الافراد وهو اما ان يكون
خصوص الجنس او خصوص النوع
او خصوص العين كائن انسان ورجل وزيد

البيان في بيان النظم وهو اربعة اقسام
النظم المفسر والحكم ولهذه الاربعة اقسام
تقابلها وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه
والثاني في وجوه استعانة ذلك النظم
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والرابع في معرفة وجوه العيوب
الوقوف على المراد والمعاني وهي اربعة
ايضا الاستدلال بعبارة النص وباشارة
وبدلالة وبعد معرفة هذه
الاقسام قسم خامس يشمل الكل وهو اربعة
ايضا معرفة مواضعها وترتيبها ومجانها
واحكامها **اما** **الخاص** فكل لفظ وضع لمعنى
معلوم على الافراد وهو اما ان يكون
خصوص الجنس او خصوص النوع
او خصوص العين كائن انسان ورجل وزيد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في الضلال المستقيم
والصلوة على من احسن الخلق العظيم
وعلى آله الذين قاموا بجملة الدين القويم
اعلم ان اصول الشرح ثلاثة الكتاب

والسنة واجماع الامة والاهل الرابع القياس
اما الكتاب فالقرآن المنزل على الرسول
المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا

متواترا بلا شبهة وهو اسم للنظم والمعنى
واما يعرف احكام الشرح بمعرفة اقسامها
وذلك اربعة الاول في وجوه النظم
صيغة وكيفية وهي اربعة الخاص والعام
والمشترك والاول والثاني في وجوه

البيان

البيان في بيان النظم وهو اربعة اقسام
النظم المفسر والحكم ولهذه الاربعة اقسام
تقابلها وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه
والثاني في وجوه استعانة ذلك النظم
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والرابع في معرفة وجوه العيوب
الوقوف على المراد والمعاني وهي اربعة
ايضا الاستدلال بعبارة النص وباشارة
وبدلالة وبعد معرفة هذه
الاقسام قسم خامس يشمل الكل وهو اربعة
ايضا معرفة مواضعها وترتيبها ومجانها
واحكامها **اما** **الخاص** فكل لفظ وضع لمعنى
معلوم على الافراد وهو اما ان يكون
خصوص الجنس او خصوص النوع
او خصوص العين كائن انسان ورجل وزيد

البيان في بيان النظم وهو اربعة اقسام
النظم المفسر والحكم ولهذه الاربعة اقسام
تقابلها وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه
والثاني في وجوه استعانة ذلك النظم
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والرابع في معرفة وجوه العيوب
الوقوف على المراد والمعاني وهي اربعة
ايضا الاستدلال بعبارة النص وباشارة
وبدلالة وبعد معرفة هذه
الاقسام قسم خامس يشمل الكل وهو اربعة
ايضا معرفة مواضعها وترتيبها ومجانها
واحكامها **اما** **الخاص** فكل لفظ وضع لمعنى
معلوم على الافراد وهو اما ان يكون
خصوص الجنس او خصوص النوع
او خصوص العين كائن انسان ورجل وزيد

البيان في بيان النظم وهو اربعة اقسام
النظم المفسر والحكم ولهذه الاربعة اقسام
تقابلها وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه
والثاني في وجوه استعانة ذلك النظم
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والرابع في معرفة وجوه العيوب
الوقوف على المراد والمعاني وهي اربعة
ايضا الاستدلال بعبارة النص وباشارة
وبدلالة وبعد معرفة هذه
الاقسام قسم خامس يشمل الكل وهو اربعة
ايضا معرفة مواضعها وترتيبها ومجانها
واحكامها **اما** **الخاص** فكل لفظ وضع لمعنى
معلوم على الافراد وهو اما ان يكون
خصوص الجنس او خصوص النوع
او خصوص العين كائن انسان ورجل وزيد

البيان في بيان النظم وهو اربعة اقسام
النظم المفسر والحكم ولهذه الاربعة اقسام
تقابلها وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه
والثاني في وجوه استعانة ذلك النظم
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والرابع في معرفة وجوه العيوب
الوقوف على المراد والمعاني وهي اربعة
ايضا الاستدلال بعبارة النص وباشارة
وبدلالة وبعد معرفة هذه
الاقسام قسم خامس يشمل الكل وهو اربعة
ايضا معرفة مواضعها وترتيبها ومجانها
واحكامها **اما** **الخاص** فكل لفظ وضع لمعنى
معلوم على الافراد وهو اما ان يكون
خصوص الجنس او خصوص النوع
او خصوص العين كائن انسان ورجل وزيد

البيان في بيان النظم وهو اربعة اقسام
النظم المفسر والحكم ولهذه الاربعة اقسام
تقابلها وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه
والثاني في وجوه استعانة ذلك النظم
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والرابع في معرفة وجوه العيوب
الوقوف على المراد والمعاني وهي اربعة
ايضا الاستدلال بعبارة النص وباشارة
وبدلالة وبعد معرفة هذه
الاقسام قسم خامس يشمل الكل وهو اربعة
ايضا معرفة مواضعها وترتيبها ومجانها
واحكامها **اما** **الخاص** فكل لفظ وضع لمعنى
معلوم على الافراد وهو اما ان يكون
خصوص الجنس او خصوص النوع
او خصوص العين كائن انسان ورجل وزيد

في

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, partially visible at the top edge.

بالفعل لا يجوز
نفسه ما اذا كان
فان قيل

جنسه وهي الواحدة الا ان ينوي الثلاث
ولا تعمل نية التثنية الا ان يكون المرأة امة
لان صيغة الامر مختصة من طلب الفعل
بالمصدر الذي هو فرد ومعنى التوقيد
مراعاة الفاظ الوحدان وذلك بالقرينة
والجنسية والمثنى بمفرد منها وما تكررت
العبادات فباسبابها لا بالامر وعندها
الشافعي لا يحمل التكرار بملك ان تطلقها
تثنية اذ انوى الزوج وكذا اسم الفاعل
بدل على المصدر ولا يحمل العدد حتى لا يراد
بآية السرقة الاسرقة واحدة وبالفعل
الواحد لا يقطع الآية واحدة وحكم الاله
نوعان اداة وهو تسليم نفس الواجب
بالامر وقضاء وهو تسليم الواجب به
ويستعمل احدهما مكان الآخر مجازا حتى يجوز

نحو قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم
بينكم ولا تأكل
أموالكم بالباطل
ولا تأكل أموالكم
بينكم ولا تأكل
أموالكم بالباطل

عين الواجب
سبح

الاداء

الصحيح
والصحيح
والصحيح

لا ينفذ في وقتها فاذن
مثل الابانين وعندنا
لا ينفذ في وقتها فاذن
مثل الابانين وعندنا

والصحيح
والصحيح
والصحيح

الاداء بنية القضاء وبالعكس في
لوجود تسليم الواجب فيها والقضاء يجب
بما يجب به الاداء عند المحققين خلافا
للبعض فيما اذا ائذنان يعتكف شهر مضى
فصام ولم يعتكف اثنا وجب القضاء
بصوم مقصود يعود شرطه الى الكمال الاصيل
للا ان القضاء وجب بسبب اذ الاداء
انواع كابل وقاصروا وهو شبيهة بالقضاء
كالصلوة بجماعة بجماعة والصلوة منفردا
وفعل اللاحق بعد فراغ الامام حتى لا يتغير
فرصة نية الإقامة ومنها رد عين المقصود
وردة مشغولا بالاجابة وامها رعية غير
وتسليمه بعد الشراء حتى يجر على القبول
ويقتض اعتناقه دون اعتاقها والقضاء
قضاء محقق انواع ايضا بمثل معقول ومثل غير معقول

سورة المسئلة
ذلك الرجل
للموتة على الزوجة

كالقضاء للصوم

كالصلوة للصوم

السقوط

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located in the upper right corner of the page.

بوق شہزاد

شاهدی بود که او کان کمر و سر فانی
 و در فضل کالینه شهودی المیز
 اوله واقف اسم از اول و اوله
 خلوت خاصه حرم او شد دور المیز
 فلک کام ایدیل بن خسته جام فرقت
 طوغا نهر آبی الجیم بودی دربانک
 نقد جام نکابیک جانید فربان ایدیم
 در دجانه اگر دارم بر در مانک
 قول اولان دیر من سن کاه تان ایدیم
 نیک قبول ایلد کول اولدی فوک فوز بیک
 بلرین یه بخون کوللی پاگز کاسه
 منزل جون دل و برانه ده در جانانک
 اشک کولون بنده دو کین باد منال
 جون شکست اولد بهمانه صافی بهمانک
 اصل مقصود کول بر کیمه دیناده
 فیلوزعارف وحدت کچین بارانک

و صدقه الفطر مبلک المال و هل یثبت
 صفة الجواز للمأور به اذا اتى به فقال بعض
 المتکین لا یثبت ^{الاعتناء} و الصیحة عند الفقهاء ان
 یثبت به صفة الجواز و اتقاء الکراهیه و اذا اتم
 صفة الوجوب للمأور به لا یقی صفة الجواز
 عندنا خلافا لما شافعی و الامر نوعان مطلق
 عن الوقت کالزکوة و صدقة الفطر و هو علی
 التراخی خلافاً للکفرخی لئلا یعود علی موضوعه
 بالنقص و معتبه به و هو اما ان یكون الوقت
 طرفاً للمودی و بشرط اللاداء و سبباً للوجوب
 کوقت الصلوة و هو اما ان یضاف
 الی الجزء الاول او الی ما یلی ابتداء الشروع
 او الی الجزء الناقص عند ضیق الوقت
 او الی جملة الوقت فلانه الانباء وی عصر
 امسه فی الوقت الناقص ^{بما یقتضی} بخلاف عصر

یوم و من حکم اشتراط نیت التعمین و
 یسقط بضیق الوقت و لا یتعمین بالتعمین
 الا بالاداء کما کانث او یمکن معاراً له
 و سبباً للوجوب کشر رمضان فیصیر غیره مقفياً
 و لا یشرط نیت التعمین فیصاب بمطلق التعمین
 ومع الخطاء فی الوصف الا فی المسافر و یؤی
 واجباً آخره عند ابی حنیفه رضی الله عنه بخلاف
 المريض و فی النفل عنه روایان او یمکن
 معیاراً لانسبا کقضاء رمضان و بشرط فيه
 نیت التعمین و لا یجتمل الفوات بخلاف
 الاولین او یمکن مشکلاً یسببه للعیار و الطر
 کالح و یتعمین اشهر الحج من العام الاول
 عند ابی یوسف خلافاً للمجد و یتبادی بمطلق
 النیت لانتیة النفل و الکفار فی طوبون
 بالامر بالایمان و بالمشروع من العقوبات

صلواته اول سبعین بدن اولدم اولاجا غم
اولو رسم بن بوجسته کفنه صار لاجا غم

بولور بولنده سدا طلوسه ماله اردوم
اگر بسم بنم غم سکا بکزه بولاجا غم

منابع وصل و بجزان بن ای غم بگویم
بغلن بوفنا بازار بن اکوم بولاجا غم

بنی فدایه صالوب کنه ای کک خراماسم
کوهن شهبازن آر دخی مفر در صلا جام غم

فرات کلین محنت اولور کیم حکم
غم بزم دار و نیاده نه اولدم وارنه او جام غم

کوهن بر نازک اندامک وصال زوق اوز کرم
غم بالوده ترکیه د کک بزبان دتر

والمعاملات وبالشرایع فی حکم المواخاة
فی الآخرة بلا خلاف فاما فی وجوب الاداء
فی احکام الدنیا فکذا لکن عند البعض ^{فی الدنیا} الصحیح
انهم لا یخاطبون باء او ما یحمل السقوط
من العبادات ^{کالصلاة والصوم} **وهو** ^{فی الدنیا} **الشیء** وهو قول القیاد
یغیر علی سبیل الاستعلاء لا یفعل وانه یقتضی
صفة الفحش لئلا یمنی عن ضرورة حکمة الناهی ویهو
اما ان یتکون بعینه وذلک نوعان
وضعا وشرعا اولیوه وذلک نوعان وضعا
وجا ورا کما یکره بوجع الصوم يوم النحر و
السبح وقت انتهاء والنهی عن الافعال
الشیء یقع علی القسم الاول وعن الامور
الشریعة علی الذی اتصل به وضعا لان القبح
یتبث اقتضاء فلا یتحقق علی وجه یبطل به
المقتضی وهو النهی ولهذا کان الربا و

سایر

سایر البیوع الفاسدة وصوم يوم النحر
باصلا غیر مشروع بوصفه لتعلق النهی بالوصف
لا بالاصل والنهی عن بیع الحر والمضامین
والملاحق ونکاح الحارم مجاز عن النهی فکان
نسخا لعدم حمل و قال الشافعی فی البایین
ینصرف الی القسم الاول فولا بحال القبح کما قلنا
فی الحسن الامر لان النهی فی اقتضاء القبح
حقیقة کالامر فی اقتضاء الحسن ولان النهی
عن معصية فلا یتکون مشروعا لاینها من
القضاء ولکنه اقال الشافعی لایثبت
حرمة المصاهرة بالزنا ولا یفید الغضب
الملک ولا یتکون سفر المعصية سببا للرضة
ولا یتکون الکافر مال المسلم بالاستیلاء
واما الباع فاما یتناول افراد متفقة الی
علی سبیل الشمول وانه یوجب الحكم

فتک بالانده نایبانه و بیزمن
کون زخدریا وکل شئح مشتبها و بیزمن

آل شهور آتوکی بوزک آتوین العنب
مشکین عجب ملک فزآانه و بیزمن

خطوک سبزوار سرفنده بیدرک
ایزوک نوه زین ککر صفا حانه و بیزمن

کوزقاره سنج مسکن مکس لعل
کانت اچنده جیشه جوانه و بیزمن

بن اول خیالیم مشکبک کلا لعل
کنت عجمه ملک سبنا و بیزمن

دل سرفی دوشندی چونکه فزانتک آتانه
فونزدنی حجانده فراغت بداعنه

باشمدن اوزکه کوزنده سحر کین احمد
بنداکه باقده سقا کونم صول صاعنه

نهنگه لعلک طر شوب دتر اوستنه
صیم در کیمیش آتش فوجا فانه

فيما يتناول قطعاً حتى يجوز نسخ الخاص ^{الخاص}
كحديث العويش ^{نسخ} بنحو قوله ^{مستند} يوم استشهدوا
من البول وآذا أوصى بخاتم لسان ثم
بالفصل منه لاخران اطلقه للاقول والفض
بينها ولا يجوز تخصيص قوله ^{لا تأكلوا}
قالم يذكر اسم الله عليه ومن دخل كان ^{ولا يجوز تخصيص قوله}
أمتاً بالقياس وخبر الواحد ^{لا يثبت} لأنها ليسا ^{الاثنتين}
بخصوصين فان لغة خصوص معلوم او مجهول
لا يبقى قطعاً لكنه لا يسقط الاحتجاج به
عللاً شبه الاستثناء والنسخ فصارك اذا
باع عبدين بالف على انه بالخيار في
احدهما بعينه وسمى مثله وقيل انه
يسقط الاحتجاج به كالأستثناء المجهول لان
كل واحد منهما بيان انه لم يدخل فصار
كالباع المضاف الى حرد عبدين ^{واحد}

وقيل

8 وقيل انه يبقى كما كان اعتباراً بالانساح
لان كل واحد منها مستقل بنفسه بخلاف
الاستثناء فصارك اذا باع عبدين ولك
احدهما قبل التسليم والعموم اما ان يكون
بالصيغة والمعنى او بالمعنى كرجل وقوم ونحو
ومن وما يحتملان العموم والخصوص اصلهما
العموم ومن في ذوات من يعقل كافي وذوات
من لا يعقل فاذا قال من شاء من عبدي ^{الصحيح}
العق فهو حرف فاشعوا وان قال لامر
ان كان ما في بطنك غلاماً فانت حرة
فولدت غلاماً وجارية لم تعق وما جرى بمعنى
من وتدخل في صفات من يعقل ايضا
وكيل للاحاطة على سبيل التوارد وبه يجب
الاسماء فتعريفها فان دخلت على المنكر وجبت
عموم افراده وان دخلت على الموصوف وجبت

عموم اجزائه حتى فرقوا بين قولهم كل رمان
 مأكول وكل الرمان مأكول ^{الصدق} والصدق
 فاذا وصلت بما اوجب عموم الافعال وثبت
 عموم الاسماء ^{لنقل} فيه ضمنا كعموم الافعال في كل
 وكلمة اطلع توجب عموم الاجتماع دون الانفراد
 حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن ^{الرقعة}
 او لا فله من النفل كذا فدخل عشرة ان لهم
 نفلا واحدا بينهم جميعا وفي كلمة كل يجب
 لكل رجل منهم وفي كلمة من بطل النفل
 والنيكارة في موضع النفي نعم وفي الاثبات
 تحسن لكنها مطلقة وعند الشافعي نعم حتى
 قال عموم الرقبة المذكورة في الظهار ^{النيكارة في الاثبات}
 واذا وصفت بصيغة عامة تم كقول
 والله لا اكلم احدا الا رجلا كوفيا او والله ^{الرقعة}
 لا افرجك الا ابوكا افرجك فيه ولهذا قال
^{الرقعة}

٩
 اي عيني ضربك فهو منضربون ^{الرقعة}
 يعقون عليه وكذا اذا دخلت الموقوف
 فيما لا يحتمل التعريف بمعنى العهد اوجب العموم
 حتى يسقط اعتبار الجعبة اذا دخلت الام
 على الجمع محلا بالليلين فحيث تزوج امرأة
 اذا خلف لا يتزوج النساء والنكحة اذا
 معرفة كانت ان نية عن الاولى واذا
 اعيدت نكحة كانت ان نية غير الاولى
 والموقف اذا اعيدت موقوف كانت ان نية
 عين الاولى واذا اعيدت نكحة كانت ان نية
 غير الاولى وبما انتهى اليه الخصوص نوعان الواحد
 فيما يورث ويصير او لم يورثه كالمراة
 والنساء والثلاثة فيما كان جمعا صيغة
 ومعنى لان ادنى الجمع ثلثة باجماع اهل اللغة
 وقوله ام الانسان خافوتهما جماعة محمول
^{الرسالة على انه عليه وسلم}

على الموارث والوصايا او على ستمه تقديم
الامام **واما المشترك** فاما تناول افراد مختلفة
الطه ووعا سبيل البذل كالتفويض والطهر
وحكم التوقف فيه بشرط التأمل يترجح
بعض وجوبه للعمل به ولا عموم **واما ما**
فاترج من المشترك بعض وجوبه
بقالب الراي وحكم العمل على احتمال
الغلط **واما الظاهر** فاسم كلام ظهر المراد به
للسامع بصيغة وحكم وجوب العمل
بالذي ظهر منه **واما الغرض** فافازداد وضوحا
على الظاهر بمعنى من المتكلم لا في نفس
الصيغة وحكم وجوب العمل بما وضح
على احتمال تاويل هو في ضراحي **واما المفسر**
فافازداد وضوحا على النص لا يبق معه
احتمال التأويل وحكم وجوب العمل به

فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين
فيما هو مشترك بين الطرفين

10 على احتمال النسخ **واما المحل** فما حكم المراد
به عن احتمال النسخ والتبديل وحكم وجوب
العمل به من غير احتمال كقولته وحل الله البيع
وحرم الربو افسى الملائكة كلهم اجمعون ان
الله بكل شئ عليم ويظهر التفاوت
عند التعارض ليصير الاذني متروكا بالا على
حتى قلنا انه اذا تزوج امرأة الى شهراته
متعة **واما الجنب** فما خفي مراده بعارض غير
الصيغة لا يزال الا بالطلب وحكمه
النظر فيه ليعلم ان خفاءه لمزية او نقصا
فيظهر المراد كآية البرقة في حق الطار والناس
واما المشكل فهو الداخل في اشكاله وحكمه
اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم الاقبال على
الطلب والاعمال فيه الى ان يتبين المراد
واما اهل فافازد دحت فيه المعاني

الذين
الذين

واشتبه المراد اشتباها لا بد من العبرة
 بل بالرجوع الى الاستفسار من الظاهر النال
 وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو الراد والتوقف
 فيه الى ان تبين المراد ببيان الجمل كالصلوة
 والزكاة **والاشتبا** فهو اسم لما انقطع جاء
 موقف المراد منه وحكمه اعتقاد الحقيقة قبل
 الاصابة وهذا كالمقطعات في اوائل السور
واما الحقيقة فاسم لكل لفظ اريد به ما وضع له
 وحكمها وجودها وضع له خاصا كان او عام
واما المجاز فاسم لما اريد به غير ما وضع له المناسبة
 بينهما وحكمه وجودها استعماله خاصا كان او
 عاما وقال الشافعي لا تقوم للمجاز لانه ضروري
 وانا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة
 بل لدلالة زائدة على ذلك وكيف يقال انه
 ضروري وقد كثر ذلك في كتاب الله عز وجل

بوجهين أحدهما اشتباه المراد بغير العبرة
 والثاني اشتباه المراد بغير العبرة
 والاشتبا هو ما انقطع جاء موقف المراد منه

ولذا

ولذا جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن عمر
 عاما فيما يكثر وتحقيقه لا يستقط عن المسمى
 بخلاف المجاز ومتى أمكن العمل بها سقط المجاز
 فيكون العقد ما يقع دون الغرم والنكاح
 للوطى دون العقد ويستحيل اجتماعهما في
 بلفظ واحد كما استحال ان يكون الثوب
 على الابس ملكا وعارية في زمان واحد حتى
 ان الوصية للمولى لا يتناول مولى المولى
 اذا كان له معتق وحديث النصف
 ولا يلحق غير المخرجا مخر ولا يراد بتولية الوصية
 لأبنائه ولا يراد المتس باليد في قوله تع
 او لاسم النساء لان الحقيقة فيما سوى الاثم
 والمجاز فيه مراد فلم ينق الاخر مراد او في
 الاستيمان على الابناء واموالهم داخل الوعد
 لان ظاهر الاسم صار شبهة بخلاف الاستيمان

والاشتبا هو ما انقطع جاء موقف المراد منه
 والاشتبا هو ما انقطع جاء موقف المراد منه
 والاشتبا هو ما انقطع جاء موقف المراد منه

على الاءاء والاءهات حيث لا يطر الاءاء
والاءات لان ذاء بطرق البقية فيلحق
بالفوق دون الاصول واما يقع على الملك
والاءارة والءءول خافها ومغلا فيها اءاف
لا يضح قءمه في دار فلان باءبار عوم المءاز
وهو الءءول و~~الاء~~ السكى واما حيث
اذا قءم لاء او نهارا في قءل عءءه قءوم فها
فلان لان المرء باليوم الوقت هو عام
واما اءىء الءءر واليمى اذا قال له علة
صوم رءب ونوى به اليمى لانه نءر بصفءة
يمى بموءبه فهو كءىء القرب بملك
بصفءة نءر بموءبه وطرق الاءءارة
الاءءال بين اءىءىء صورة او معنى
كافى تسمىء الشءاء اسء او المظر سءاباء
فى النءر ياء الاءءال من حيث البسة

والغلب

والاعلى نظىء الصورة والاءءال فى المعنى
بمءشرف كيف نءر المعنى والاءول
على نوءىء اءء الاءءال الحكم بالءلاء كاء
الملك بالشراء وانه يوءب الاءءارة
من الطرفىء حتى اذا قال شءىء عءء
فهو حرو نوى به الملك او قال ان ملكه
فهو حرو نوى به الشراء يءق فى هاءىء
والاءء الاءءال السبب بالمسبب
كاءءال زوال ملك المءءة بزوال
ملك الرقة فى صء الاءءارة السبب للكم
دون عكسه واذا كانت الءقىءة مءءة
او مءوءة صءر الى المءاز بالاءءاء كاء
لا ياكل من هءه الءءة او لا يضح قءمه
فى دار فلان و~~الاء~~ الشءاء كاء المءور
عاءة حءىء نءرف الءوكىل بالءوءة الاءواء

مطلقا واذا خلف لا يكلم به الوجه لم يقيده بزما
صبا وان كانت الحقيقة مستعملة والمجاز
متعارفا فاول عند ابن حنيفة خلافا لهما كما اذا
حلف لا يأكل من هذه الحنطة او لا يشرب
من الفرات وهذا بناء على ان الخلف في الكلام
عنده وعندهما في الحكم وبطلان خلاف في قوله عبده
وهو اكرم سنام من هذا ابني وقد كانت تقدر
الحقيقة والمجاز معا اذا كان الحكم متمعا كما في
قوله لامرأته هذه ابنتي وهي معروفة النسب
ويؤله بمنزلة اواكبر سنام من حتى لا يقع المزمع
بذلك ابدا والحقيقة تترك بدلالة العادة
كالنذر بالصلوة واجز وبدلالة اللفظ في نفيه
كما اذا حلف لا يأكل لحما وقوله كل مملوك
لي حرو عكسه الحلف باكل الفاكه وبدلالة
سياق النظم كقوله طلق امرأتى ان كنت رجلا

وبدلة

وبدلة لا يحد من معنى يرجع الى المنكح كما في بين العور

وبدلة لا يحد من معنى يرجع الى المنكح كما في بين العور
انما الاعمال بالنيات ورفع عن امتي الظاهر
والنسيان والتحريم المضاف الى الاعيان كالمجاز
والحقيقة عندنا خلافا لبعض من يصل
بما ذكرنا حروف المعاني **الواو** مطلق العطف
من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب وفي قوله
لغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت
طالق وطالق وطالق انما تطلق واحدة
عند ابن حنيفة رضي الله عنه لان موجب
هذا الكلام الاقتران فلا يتغير بالواو وقالا
موجب الاجتماع فلا يتغير بالواو واذا قال
لغير الموطوءة انت طالق وطالق انما تبين
بواحدة لان الاول وقع قبل التكلم
بان في فسقت ولاية لفوات محل التفرغ
واذا زوج امين من رجل غير اذن مولاها

وبغير اذن الزوج ثم قال المولى هذه حرة
وهذه متصلا انما بطل نكاح الثانية لان
عقاق الاكوي بطل محلة الوقف في حق الثانية
فبطل نكاح الثانية قبل النكاح بعققتها واذا تزوج
رجلا اخيرا في عقدتين بغير اذن الزوج
قبله فقال اجرت نكاح هذه وهذه بطلا
كما اذا اجاز بها معا وان اجاز بها متفرق
بطل ان كان صدر الكلام يتوقف على اخره
اذا كان في اخره ما يغير اوله كما في الشرط
والاستغناء وقد يكون الواو للحال كقوله
لعبده او الى الفادانت حر لا تعق الابا لاداء
وقد يكون لعطف الجمله فلا يجب به المشاركة
في الخبر كقوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق
فتطلق الثانية واحدة وكذا في قولها طلقتي
ولكن الف حتى لا يجب شي وقالوا انها للحال

فيصير

فيصير شرطه لا يجب الالف وانما الوصول
والتعقيب فيترأخي المعطوف من المعطوف
عليه بزمان وان لطف واذا قال ان
دخلت هذه الدار فذه الدار فانت طالق
فالشرط ان تدخر الثانية بعد الاول بلا تراجع
وتستعمل في احكام العلق فاذا قال لا حر
بعث منك هذا العبد بكذا او قال لا حر فهو
حرارة قبول للبيع وتدخل على العلق اذا كان
ما يدوم كقوله او الى الفادانت حر اى
اذا الى الفادانت حر معنق لى وتسغار
بمغى الواو في قوله له على الف درهم فدرهم
حتى لزومه درهما **و** ثم للترأخي بمنزلة ما لو كان
ثم استأنف وعندهما التراجي في حكمه الاول
في النكاح حتى اذا قال لا غير الله خول بها انت
طالق ثم طالق ابن دخلت الدار فعهده فعهده الاول
ثم طالق

وبلغوا ما بعده وتقدم الشرط على الاول
 ووقع الشئ ولغا الثالث وقال لا يتعلق
 جميعا وبمثل على الترتيب وفي قوله على السلام
 فليكن بمبينة ثم يأتى بالذى هو خير استيعر
 بمعنى الواو عملا بالرواية الاخرى واجراء
 للام على حقيقة **وبل** لاثبات ما بعده والاو
 عما قبله على سبيل التدارك فستطلق
 اذا قال لامرأته الموطوءة انت طالق
 واحد بل اثنين لانه لا يملك التدارك
 ابطال الاول فيقعان بخلاف قوله
 له على الف ورهم بل الفان **وكيس** لا يندرك
 بعد التفخيز ان العطف به انما يصح عند
 اتساق الكلام والا فهو مستأنف كالامة
 اذا نزلت بغير اذن مولاهما بانه وصم
 فقال لا اجيز النكاح ولكن اجيزه بما نزلت

ونحن

ونحن ان هذا نسخ للنكاح وجعل لكن متبدا
 لان هذا النسخ فصل واثباته بعينه **واو**
 لاحد المذكورين وقوله هذا اخر اوجه القول
 احد كما قرره هذا الكلام انشاء يحتمل الخبر فاقوا
 التخيير على احتمال ان بيان وجعل البيان انشاء
 من وجه واظهار امن وجه واذا دخلت
 في الوكالة تصح بخلاف البيع والاجارة الا
 ان يكون من له الخيار معلوما في اثنين
 او ثلثة فيصح استحسانا وفي المدة كذلك
 عندهما ان صح التخيير في التعيين يجب
 الاقل وعنده يجب مهر المثل وفي الكفاية
 يجب احد الاشياء عندهنا خلافا للبعض
 وفي قوله تع ان يقتلوا او يصلبوا للتخيير
 عنه مالك رحمه الله وعندهنا بمعنى بل اي
 بل يصلبوا اذا ارتفعوا المحاربة يقتل النفس

الى الكذو كوقال ان اخبرني بقدره وم فلان
 فعبد حتى يقع على الحق بخلاف قوله ان اخبرني
 ان فلانا قد قدم ولو قال ان خرجت من الدار
 الا باذن في شرط تكرار الازن بخلاف قوله
 الا ان اذن لك وفي قوله قوله انت طالق
 بمشيه السبع بمعنى الشرط وقال الشافعي الباء
 في قوله تع واسحوا برؤوسكم للتبعيض وقال
 مالك ربح انها صله وليس كذلك بل هي
 للصاق لكنها اذا دخلت في الاله المسح
 كان الفعل متعديا الى محل فبتا ولعله وان
 دخلت في محل المسح بقى الفعل متعديا
 الى الاله فلا يقف استبعاد الرأس
 وانما يقف الصاق الاله بالحل وذلك
 لا يتوعد الكل عادة فصار المراد به اكثر اليه
 فصار التبعض م ادا به هذا الطريق **وع**

للازمام

١٥٦

للازمام فقوله لا على ألف درهم يكون دينا
 الا ان يصل به الوديعة وان دخلت
 في المعاوضات المحضة كانت بمعنى الباء
 وكذا اذا استعملت في الطلاق عندهما
 وعند ابى حنيفة رضي الله عنه للشرط **ومن**
 للتبعيض فاذا قال من شئت عقبة فاعقله
 ان يعقهم الا واحد منهم عند ابى حنيفة رضي الله عنه
ون لانتهاء الغاية فان كانت قائمة بنفسها
 كقوله له من هذا الطائيط الى هذا الطائيط
 لا يدخل الغائبان وان لم يكن فان كان
 اصلا الكلام متنا وكما للغة كان ذكرها
 لاخراج ما وراءها فدخل كما في المرافق وان
 لم يتنا ولها او كان فيه شك فذكر باله حكم
 اليها فلا يدخل كاليل في الصوم **وفي** للظرف
 لكنهم اختلفوا في حذفه واثباته في ظرف الزمان

فقا لا بما سوا، و فرق ابو حنيفة بينهما فيما
 اذا نوى اخراهما واذا اضيف الى مكان
 يقع في الحال الا ان يضم العقل فيصير بمعنى
 الشرط **ومع** للمقارنة **وقبل** للتقديم **وبعد**
 للتأخير وحكما في الطلاق ضد حكم قبل
 واذا قيد بالكيفية كانت صفة لما بعده
 وان لم يقيد كان صفة لما قبل **ومن** للحضرة
 فان اقال عندي الف درهم كان ودية
 لان الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم
ويجب يستعمل صفة للمكرة ويستعمل استثناء
 وكقوله له على درهم غير داني بالرفع فلزمه
 درهم تام ولو قال بالنصب كان استثناء
 يلزمه درهم الادانعة **ومنه** حروف الشرط
 وان اصل فيها وانما تدل على امر معدوم
 ليس بكاي لا محالة فاذا قال ان لم اطلقك

فات

فات طالق نكاح لم يطلق حتى يموت احدهما اذا
 عند خاة الكوفة يصلح للوقت والشرط على
 السواء فيجوزى بها مرة ولا يجازى بها اخرى
 واذا جوزى بها يسقط الوقت عنها كانتا
 حرف شرط وهو قول ^{ابو حنيفة} حنيفة وعند خاة
 البصرة هي للوقت وقد يستعمل للشرط من غير
 سقوط الوقت عنها مثل متى فانها للوقت
 لا يسقط عنها ذلك بحال وهو قولهما حتى
 اذا قال لامرأة اذالم اطلقك فات طالق
 لا يقع الطلاق عنده ^{او حتى} ما لم يميت احدهما
 وقالا يقع كما فرغ مثل متى لم اطلقك وروي
 عنها اذا قال انت طالق لو دخلت الدار انة
 بمنزلة ان دخلت الدار **وكيف** سوال
 عن الحال فان استقام والا بطل ولذا نكح قار
 ابو حنيفة في قوله انت حريف شئت ان ياتيك

وفي الطلاق يقع الواحدة ويتبقى الفضل
والقدر مفوضا اليها بشرط نية الزوج وقال لا
مالم يقبل الاشارة خاله ووصفه بمنزلة اصله
فيعلق **وك** اسم العدد الواقع فاذا قال انت
طالق كم شئت لم تطلق مالم تشاء **وحث**
واين اسمان للمكان فاذا قال انت طالق
حيث شئت واين شئت انه لا يقع مالم تشاء
ويتوقف مشيتها بالجلس بخلاف اذا
ومتى تجتمع المذكور بعلامة المذكور عند ما يتناول
الذكور والانات عند الاختلاط ولا يتناول
الانات المفردات وان ذكر بعلامة التانيث
يتناول الاناث خاصة حتى قال في السير
اذا قال آمنوني على بني تولى بنون وبنات
الامان يتناول الفرقين ولو قال آمنوني
على بناتي لا يتناول الذكور من اولاده وتقول

عائني

١٩
عائني وليس لي سوى البنات لا يثبت
الامان **لن** **واما الصريح** فاطهر المراد به
ظهور بنية حقيقة كان او مجازا كقوله
انت طالق وتلك تعلق بحكم بعين الكلام
وقيامه مقام معناه حتى استغن عن العينة
واما الكناية فما استمر المراد به ولا يفهم
الا بقرينة حقيقة كان او مجازا مثل القاطن
الضمير وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بنية
وكنيات الطلاق سميت بها مجازا
حتى كانت بواين الا اعمته واستبرئ
حرك وانت واحد والا حصل في الكلام
الصريح ففي الكناية قصور وظهرت التفاوت
فيما يدرى بالبشاهات **واما الاستدلال** بعبارة
فمما يلزم به ما سبق الكلام له **واما الاستدلال**
باشارة النص فمما يلزم به ما ثبت بنظر لغة

لكنه غير مقه ولا سيق للنص وليس
 من كل وجه وهذا القول في وعلا المولود له
 رزقه من سيق لاثبات الفقة وفيه اشارة
 الى ان النسب الى الاباء وهما سواء في الجاهل بحكم
 الا ان الاول احق عند التعارض وللأشارة
 عموم كالعجالة **واما الاستدلال بالنص**
 فثبت بمقتضى النص لثبته لا اجتهاد اكاله
 عن التأليف يوقف به على حرمة الغرب
 بدون الاجتهاد والاثبات به كالثبات
 بالاشارة الا عند التعارض ولذا صح
 اثبات الحدود والكفارات به لانه النص
 دون القياس والاثبات به لا يحمي التخصيص
 لانه لا عموم له **واما الاستدلال باقتضاء**
 فمالم يعمل النص الا بشرط تقدم عليه فان ذلك
 اتم اقتضاء النص لحياته ما يتناول فصار مقتضا

واما اثبات به

واما اثبات

الى النص بواسطة مقتضى فكان كالثبات
 بالنص وعلمته ان يصح به المذكور ولا يلغى
 عند ظهوره بخلاف المحذوف ومثاله الامر
 بالتحريم للكفر مقتضى الملك ولم يذكره وان
 به كالثبات به لانه الا عند المعارضة وتقوم
 له عند نأجه اذا فكر ان اكلت بعدى فترو
 طعاما دون طعام لا يصدق عندنا وكذا اذا
 قال انت طالق او طلقك ونوى الثلث
 لا يصح بخلاف قوله طلق نفسك وانت يان
 على اختلاف التخرج **فصل** التخصيص على الشيء
 باسم العلم يدل على اخصوص عند البعض
 كقوله عمي من المأفهم الا بضار عبيد
 وجوب الاغتسال بالاكسال لعدم وعنده
 لا يقتضيه سواء كان مقرونا بالعدد او لم
 يكن لان النص لم يتناول فكيف يوجب تغيا

لا يدل على

او اثباتا ولا يستدل من غير الحرف لا يستحق
 وعندنا هو كونه لك فيما يتعلق بعين الماء
 بخلاف ما ثبت في دعائنا وطور ادلاله
 والحكم اذا اضيف اليه يسمى بوصف خاص
 او علق بشرط كان دليلا على نفيه عن عدمه
 او الشرط عند الشك في حقه لم يجوز كالحج
 الامتثال عند طول الطرة ونكاح الامنة الكتابية
 لغوات الشرط والوصف المذكورين
 في النص وحاصلا انه الحق الوصف بالشرط
 وجوز تعليق الشرط على طاعة منعه الحكم دون السبب
 فبطل تعليق الطلاق والعناق بالملك
 وجوز التكفير بالمال قبل الحنث وعندنا
 المعلق بالشرط لا ينعقد سببا لان الاجابة
 لا يوجب الا بركته ولا ثبت الا في محله وهرنا
 الشرط حاله فيه وبين المحل في غير مضاف

اليه

اليه وبدون الاتصال بالمحل لا ينعقد سببا
 والمطلق محل على المقيد وان كانا في حادثين
 عند الشافعي مثل كفارة القتل وسائر الكفا
 لان قيد الايمان زيادة وصف محرم
 محرم الشرط فوجب النفي عنه عند المنصوص
 وفي نظره من الكفارات لانها جنس واحد
 والطلاق في اليمين لم يثبت في القتل لان النفا
 ثابت بالاسم العلم وهو لا يوجب الوجود
 وعندنا لا يحل المطلق على المقيد وان كانا في
 حادثين لا يمكن العمل بهما الا ان يكون حكم واحد
 مثل صوم كفارة اليمين لان الحكم وهو الصوم
 لا يقبل وصفين متضادين فاذا ثبت بقيد
 بطل اطلاقه وفي صدقة الفطر ورد النفا
 في السبب لا في المحل في الاسباب فوجب الجمع
 ولا نسلم ان القيد بمعنى الشرط وليس كان

الاستدلال

فلا سلم انه يوجب النفق ولين كان فانما يصح
 الاستدلال به على غيره ان لو صحت الممانعة
 وليس كذلك فان القتل اعظم الجائز
 فانما قيد الاسامة والعدالة فلم يوجب النفق
 لكن السنة المعروفة في ابطال الزكوة عن
 العوامل او وجب نسخ الاطلاق والامر بالتثبت
 في نبياء الفاسق او وجب نسخ الاطلاق وقيل
 ان القرآن في النظم يوجب انوار في الحكم
 فلا تجب الزكوة على الصبي لا قبلتها بالصلوة
 واعتبروا بالجملة الناقصة وقيل ان عطف
 الجملة على الجملة لا يوجب الشركة لان الشركة
 انما وجبت في الجملة الناقصة لا في المانعة
 فاذا اتم نفقه لم يجب الشركة الا في المانعة
 اليه والعام اذا خرج من اخاء وخرج كوا
 ولم يزد عليه ولم يستقل نفقه شخص لاسب

عج
 اسرار رسل بار و صبر ان اولم كج
 ابدال عشق اولوب نبي جان اولم كج
 بك طغرا يادنه آه و فغان اردوب
 باغ جهانك بلبل نالان اولم كج
 نيه بزرگ لبلكي سودا سنده دوشب
 جنون و شش بوجاله دستان اولم كج
 ناز و فراق عشقه بفرم كتاب اولوب
 نور غم سوزله بربان اولم كج
 بيا و شاه چنه كوكلدن اسر اولوب
 فاجه كرايكن نيه سلطان اولم كج

وان زاد

وان زاد على قدر الجواب لا يختص بالسب
 ويصير مكده حتى لا تلغى الزيادة خلافا
 للبعض وقيل الكلام المذكور للدم والدم
 لا محمول له وعندنا فاسد وقيل مجموع
 المضاف لما بهما حكم حقيقة اجماعه في حق
 كل واحد وعندنا يقتضي مقابلة الاحاد
 وبالاحاد حتى اذا قال لامرأته اذا ولدتما
 ولدين فانما قالان فولدت كل واحدة
 منها ولدا اطلاقا وقيل الامر بالشئ يقتضي
 النهي عن ضده والنهي عن الشئ يكون
 امرا بضده وعندنا الامر بالشئ يقتضي
 كراهة ضده والنهي عن الشئ يقتضي ان يكون
 ضده في معنى سنة واجبة وقاين هذا الال
 ان التحريم اذا لم يكن مقصودا لم يعتبر الال
 حيث بقوت الامر فاذا لم تقوته كان

وحيث

كوله تعالى افتموه

شها جو ريسه بايان اولد سرتيز كل
 اكر صبر ايسه اوران اولدي نيز كل
 فزانك كج اشفته عالم
 كوكل سن سرتيز پريشان اولد سرتيز كل
 جهانك كلشن سرتيز جلد عالم
 كوزيمه عين زندان اولد سرتيز كل
 كل اسر عولاشه سلطانم كوس سرتيز
 بوكوكلم قش ويران اولد سرتيز كل
 جهانك كن ارغ اولالي جا بهن
 اشته فرياد و افغان اولد سرتيز كل

مكروها كالامر بالعتق ليس من القعود
 قصد احتيازا فعدتم قام لنفسه صلوة بنفسه
 القعود لكنه مكروه ولهذا قلنا ان المحرم لما بين
 عن ليس المخطئ كان من السنة ليس الا اذا
 والرداء ولهذا قال ابو يوسف ان من سجد
 على مكان نجس لم تقبل صلوة لانه غير مقصود
 بالنهي انما المأمور به فعل المسجود على مكان
 طاهر فاذا احادنا على مكان طاهر جازعنده
 وقالوا الساجدة على النجس منتهية اجماعا له
 والنظر من محل النجاسة فرض دائم فيصير
 مقبولا للفرض كما في الصوم فصل الشك
 على نوعين عتيق وهو اسم لما هو اصل
 منها غير متعلق بالوارض وهو اربعة انواع
 فريضة وهو لا يحتمل زيادة ولا نقصانا
 ثبت بدليل لا شبهة فيه كالاجان والاركان

طوارك حفظه اي بار او نيت
 محبت شرطه زنجار او نيت
 بنجله اندوك قول قاري
 كاد ورسودكم هر بار او نيت
 سن جوت سونم جان وكوكلن
 ارا برده نيت حق وار او نيت
 وقالوا باركم جوبكم سركين
 فجاكار اوله اي دلدرا او نيت
 ايند بزرگ و زفانه
 كوكلن جا بهي بركار او نيت

منها

الاربعة

الاربعة وحكم التزوم علما وتصديقا بعتب
 وعلا بالمدين حتى يكفر جاحده ونفسق تاركه
 بلا عذر **روا** وهو ما ثبت بدليل في شبهة
 كصدقة الفطر والاضحية وحكم التزوم علما
 لا علما على التعبد حتى يكفر جاحده ونفسق
 تاركه اذا استخف باخبار الاحاد فاما متلا
 فلا **رواية** وهي الطريقة المسلوكة في الدين
 وحكمها ان يطالب المرء باقامتها من غير
 افتراض ولا وجوب الا ان السنة
 قد تقع على سنة النبي عوم وغيره وقال
 الشافعي مطلقا مطلقا طريقة النبي عوم
 وهي نوعان سنة الهدى وتاركها موجب
 اسبائة كاجاعة والازان وزوايد وتاركها
 لا يستوجب اسبائة كسير النبي عوم ^{او انما في النجس} ^{كذلك} ^{او انما في النجس}
 وقيامه وقعوده **نقل** وهو ما يثاب المرء ^{او انما في النجس}

الاربعة

على فعله ولا يعاقب على تركه والراي على الركن
 للمنفعة ففعل لهذا وقال الشافعي كما يجب
 الفعل على هذا الوصف وجب ان يتحقق ذلك
 وقتنا ان باء آه وجب ضيافته فلا يسل
 اليه الا بالرام الكافي وهو كالنذر صار له
 مع تسمية لا فعلا ثم وجب لصيافته ابتداء الفعل
 فلا ان تحل لصيافته ابتداء الفعل فآؤه او
ورخصة ونص في أربعة أنواع نوعان من الحقيقة
 احدهما احمق من الآخر ونوعان من الخيانة
 احدهما احمق من الآخر اما احمق نوعي الحقيقة
 فاستبج مع قيام المحرم وقيام حكمه
 كالإكراه على اجراء كلمة الكفر أو قطار في
 رمضان أو اتلاف مال الغير وترك الخاف
 عاتفه الامر بالمعروف وجهانية على الاثم
 وتساو المضطر بالغير وحكمه ان الاخذ بالوجه

اولى

اولى حتى لو صبر كان شهيدا وانما في
 ما استبج مع قيام البت لكن الحكم
 تراخي عنه كالمسافر خضع لم القطر وحكمه
 ان الاخذ بالعزيمة او بالكمال سببه وتردد
 في الرخصة فالعزيمة تؤدى معنى الرخصة فيه
 الا ان يضعف الصوم واما اثم نوعي المحار
 فما وضع عينا من الاصل والماعل في شي
 ذلك رخصة مجاز لان الاصل لم يبق
 مشروعا والنوع الرابع ما سقط عن العباد
 مع كونه مشروعا في جملة كقصر الصلوة في السفر
 وسقوط حرمة الخمر والميتة في حق المضطر
 والمأكروه وتسقوط غسل الرجل في مده المسح
فصل الامر والنهي بانها هما لطلب
 الاحكام المشروعة ولها اسباب تضاف
 اليها كدفع العالم والوقت وملك المال

وأيام شهر رمضان والرأس الذي مموه على
 عليه وآله والارض الهامة بالخراج حقيقة
 او تقدير والصلوة وتعلق ابقاء المقدور
 بالتعاطي لايمان والصلوة والزكاة والصدقة
 وصدقة الفطر والخراج والعشر والخراج
 والطهارة والعمائم واسباب
 العقوبات والحدود والكفارات بالنسبة
 اليه من قتل وزنا ونسرة وامر اير
 من اخطر والاباحة كالقتل خطأ والافطام
 غدا وانما يعرف النسب نسبة الحكم اليه
 وتعلقه به لان الأصل في اضافة الشيء
 الى الشيء ان يكون سبباً وانما يضاف
 الى الشرط مجازاً كصدقة الفطر وجزء الام
باب بيان البتة الاقم التي سبق
 ذكر ثمانية في السنة وبهذا الباب بيان

ما حكم

ما يختص به السن وذلك اربعاً
 الاول في كيفية الاتصال بنا من رسول الله
 وهو اما ان يكون كاملاً كما هو اثره هو
 الخبر الذي رواه قوم لا يحصى عددهم
 ولا توصفهم توأطهم على الكذب ويدعون
 هذا الحق فيكون اوله كاحزه واحزه
 كاوله واوسطه كطرفه كقول القرآن
 والصلوات الخمس وانه يوجب علم
 اليقين كالبيان على ما ضرورتاً او يكون
 اتصالاً فيه شبهة صورة كالمشهور
 وهو ما كان من الاحاد في الأصل المستتر
 حتى يقرر قوم لا توصفهم توأطهم على
 الكذب وبهم القرن الثاني ومن بعدهم
 وانه يوجب علم طمانينة او يكون فيه شبهة
 صورة ومنه خبر الواحد وهو كل خبر روي

القرن الثاني

الانصالة

على صغيرة سقطت عند الله دون القاصر
وهو ما ثبت بظاهر الاسلام واعتدال
العقل وهو التصديق والاقرب بالله
كما هو بسمائه وصفاته وقبول احكامه وشريعته
والشرط فيه البيان اجمالا كما ذكرنا فلماذا
لا يقبل منه الكافر والفاسق واليه والمعتوه
والذي اشتدت غفلته في الانقطاع ^{عن العقل}
وهو نوعان ظاهر وباطن اما الظاهر فليس
من الاخبار وهو ان كان من الصحابي يقبل
بالاجماع ومن القرن الثاني والثالث كذلك
عندنا وارسال من دون هؤلاء كذلك
عند الكفر في خلافا لابن ابيان والذي رسل
من وجه واخذ من وجه مقبول عند العامة
واما الباطن فان كان لنقصان الناقل
فهو على ذكر وان كان بالوضوح خالف الكتاب

قوله الثاني في الانقطاع الى القسم الثاني
من الاقسام الاربعه المختصه بالحق

او العدالة والعدل والعدل
والعقل

الزينة

الاسلام

والثاني

او السنة المعروفة او المأذونة او عرض منه اليك
من الصدر الاول كان مژودا منقطعا ايضا
في بيان محل الحجة التي جعل الحجة فيه
حجة فان كان من حقوق الله يكون خبر
الواحد في حجة خلاف الكفر في رحم في العقوبة فان
كان من حقوق العباد فما فيه الزام يخص بشرط
فيه سائر شروط الاخبار مع العدد وكيفية
الشهادة والولاية وان كان الزام فيه اصلا
يثبت باخبار الاحاد بشرط التميز دون
العدالة وان كان في الزام وجه دون وجه
بشرط في احد شرط الشهادة
عندنا من رحم في بيان نفس الحجة ولو
اربع اقسام قسم خط العلم به
كثير الرسل من قسم خط العلم بغيره
كذو فرعون الربوبية وقسم خط العلم بالنسوة

او نقصان الناقل

او كماله

العدل او كماله

او الصواب او كونه

والثاني

والزينة

كحضر الفاسق وقسم برجح احد احتماليه على
 الآخر كخبر العدل المسموع ^{الرواية} بشرائط الرواية
 وهذا النوع اطراف ثلثة طرف التام ^{العمل والفعل}
 وذلك اما ان يكون غزيرة وهو ما يكون
 من جنس الاستماع بان تقرأ على المحدث
 او يقرأ عليك او يكتب اليك كتابا ^{بالحسن}
 الكتب وذكر فيه حديثي فلان عن فلان
 الى اخوه ثم يقول اذا بلغك كتابي هذا فتمت
 فحدث به عني فهذا من الغائب كالمطاب
 وكذا الرسالة على هذا الوجه فيكونان تحتين
 اذا ثبتا بالجهة او يكون رخصة وهو الذي
 لا استماع فيه كالا جازة والمناولة والمجازرة
 ان كان عالما به يصح الاجازة والافلا وطرف
 الحفظ والغزيرة فيه ان يحفظ المسموع
 الى وقت الاداء ^{الرخصة} ان يعتمدا الكتب

الرخصة والحفظ

ن

فان نظريه وتذكر يكون تحت والآفلا
 عندا من خفيفة وطرف الاداء والغزيرة
 خفيه ان يؤدي على الوجه الذي سمع بلفظ
 ومعناه ^{الرخصة} ان ينقله بمعناه فان
 عملا لا يحتمل غيره يجوز نقله بالمعنى لمن له
 بصيرة في وجوه اللغة وان كان طاهرا
 يحتمل غيره فلا يجوز نقله بالمعنى الا للفقهاء
 المجتهدين وما كان من جوامع الكلام الحكم
 او المشكل او المشترك او المحمل لا يجوز
 نقله بالمعنى للكلمة ^{المعنى} والمروية عنه اذا امكن
 الرواية او عن خلافه بعد الرواية ^{الرواية} او لم
 يعرف ^{نحوه} لم يكن حرجا وتعيين
 بعض تخملا لا يمنع التعيين والامتناع
 عن العمل بمثل العمل بخلافه وتعمل الصحاح
 بخلافه بوجب الطعن اذا كان الحديث

مما هو خلافه بيقين يسقط
 العمل به فان كان قبل الرواية

ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم والطعن المبهم
من ائمة الحديث لا يخرج الراوي الا اذا
وقع مفسرا لما هو مخرج متفق عليه
والكسب في الارسل وركن الامة
والمرج وحادثة السن وعدم الاعتقاد
بالرواية والشيخين رآه الفقه فضل
وقد وقع التعارض بين الحج فيما بيننا لجلنا
فلا بد من بيانه فركن المعارضة نقابل
اجتهاد على السواء لافرية لاحديهما حكمين
متضادين وشرطها اتحاد المحل والوقت
مع تضاد الحكم وحكما بين اثنين المصير
الى السنة وبين السنتين المصير الى
اقوال الصحابة ثم اوالقياس وعند
الوجوب تقرير الاصول كما في سؤر الحار
لما تعارضت الدلائل وجب تقرير الاصول

فقبل

نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة

نسخة في المعارضة

فقبل ان الماء عرف به فلا يتخير ولم يزل
به اجتهاد للتعارض وجب ضم التمس اليه
وتسمى مشكلا لهذا لان يعني به الجهل واما
اذا وقع التعارض بين القياسين فلم يفسط
بالتعارض ليجب العمل بالمال بل عمل المجتهد بايهما
شأ بشهادة قلبه والتخلص عن المعارضة
اما ان يكفر من قبل ائمة بان لا يعتد الا بآمن
قبل الحكم بان يكفر احد الحكماء بالنا والآخرة
حكم العقبي كما تاتي اليهم في سورة البقرة والمال
او من قبل حال بان يحل احدهما على حالة
والآخر على حالة كما في قوله حتى يظهر بغيره
والشبهة آمنة قبل اختلاف الزمان صريحا
كقوله مع واولات الاحمال اجلهن ان يغضجلهن
نزلت بعد التي في سورة البقرة او دلالة كما في
والمسح والمثبت او ما من النسخة عند الكفر وعند

نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
نسخة في المعارضة

اباي يتعارضان والاصل فيه ان النفي بان كان من جنس
 ان كان ما يشبه حاله لكن عرف ان الروا ^{يعرف بان كان من جنس}
 اعتمد ليس الموقوفة كان مثل الاثبات ^{هو من جنس}
 والا فلا فالنفي في حديث بريدة وهو ما روى ^{هو من جنس}
 انها اعتقت وزوجها عبد ملاءم ^{هو من جنس}
 الا بظاهر حال فلم يعارض الاثبات وهو
 ما روى انها اعتقت وزوجها وهو عويم ^{وفي حديث بريدة}
 فما يعرف به ليله وهو هبة المحرم فعارض الاثبات ^{وهو ما روى}
 وهو ما روى انه عوم فتزوجها وهو حلال ^{انها تزوجها}
 وجعل رواية ابن عباس اولى من رواية
 بريدة بن الاسم لانه لا يعدل في الضبط
 والاتقان وظهارة الماء وحل الطعام في
 جنس ما يعرف به ليله كالنجاسة والحكمة
 فوقع الفارض بين الخبرين فوجب العمل
 بالاصل والتمسح لا يقع بفضل عدد الروا

بالذكرة

بالذكرة والمحترية واذ كان في احد الخبرين
 زيادة فان كان الراوي واحد يؤخذ
 بالثبت للزيادة كما في خبر المروسي في الخلف
 فاما اذا اختلف الراوي فيجعل كالخبرين
 ويعمل بهما كما هو منه هنا في ان المطلق
 لا يحمل على المقيد في حكمين فصل وهذه
 المحمل تحت البيان وهو اما ان يكون بيان
 تقرر وهو توكيد الكلام بما يقطع احتمال الجاز
 او بخصوص او بيان تفسير كبيان المحمل
 والمشترك وانهما يصحان متوصولا
 ومتصولا وعند بعض المتكلمين لا يصح ^{متصلا}
 بيان المحمل والمشارك الا متصولا او
 بيان تفسير كالتعليق بالشرط والاشارة
 واما يصح ذلك متصولا فقط واختلف
 في خصوص العموم فعندنا لا يقع مشتركا

وعند الشافعي يجوز ذلك وهذا بناء على
ان العموم مثل الخصوص عندنا في ايجاب
الحكم قطعاً وبعد الخصوص لا يبقى القطع
فكان تغيير من القطع الى الاحتمال فينتفي
بشرط الوصل وعندنا ليس بتغيير بل هو
تقرير فيصح موصولاً ومفصولاً وبيان بقره
بنبي اسرائيل من قبيل تقيد المطلق وكان
نسجاً فصح مترادفاً والاقتض لم يتناول
الا ان لا الله حصن بقوله انه ليس
وقوله نعم انكم وما تعبدون من دون الله
لم يتناول عيسى ثم لا الله حصن بقوله نعم ان
الذين سبقت لهم منا الحسنى والاستثناء
يمنع الكلام حكمه بقدر المستثنى فيجمل تكلاً
بالبهية بغيره وعندنا الشافعي يحرم منع الحكم
بطريق المعارضة لاجتماع اهل اللغة ان الاستثناء

من

من النفي اثبات ومن الاثبات نفي ولان
قوله لا اله الا الله للتوحيد ومعناه النفي والاثبات
فلو كان تكلاً بالباقي لكان نفيًا عن غيره لا اثباتاً
ولنا قوله نعم فثبت فيهم الفسنة الا حسن
عاماً وسقوط الحكم بطريق المعارضة في الايجاب
يكون لا في الاخبار ولان اهل اللغة قالوا
الاستثناء استخراج وتكلم بالباقي بعد الاستثناء
فتقول انه تكلم بالباقي بوضعه ونفي واثبات
بامثاله وهو نوعان متصل وهو الاصل
ومتفصل وهو ما لا يخرج استخراجاً من الصدر
فجعل مبتدأ قال الله نعم فانهم عدوا لي ارب
العالمين ان كل رب العالمين والاستثناء
متى تعقت كلمات متعطفة بعضها على
بعض ينصرف الى جميع كالشرط عند الشافعي
وعندنا الى ما يليه بخلاف الشرط لانه مبطل

ماہنامہ

ما بنا في النسخ من توقيت او تأييد ثبت
نصاً او دلالة و بشرط التحقق من عقد القلب
عندنا دون التحقق من الفعل خلافا للمعتبر
لأن حكمه بيان المدة لعمل القلب عندنا اصلا
ولعمل البدن تبعاً وعندهم هو زمان مدة
العمل بالبدن و العكس لا يصلح تأنيها
وكذا الاجماع عند الجمهور واما يجوز النسخ
بالكتاب و السنة متفقاً و مختلفاً خلافاً
في المختلف و المنسوخ انواع التلاوة و حكم
و حكم دون التلاوة و التلاوة دون حكم
و نسخ وصف في حكم و ذلك مثل الزيادة على
البعض فانها منسوخ عندنا و عند الشيخ خفض
حتى ايمين زيادة النفع على الجدة بحسن الواحد
وزيادة قيد الايمان في كفاية اليمين و الطهار
بالتقياس فضل افعال النبي عموماً سوى الزنة

قوله والسنج انواع السنج اربعة ان سنج الحكم سنج التلاوة سنج
سنج الحكم سنج التلاوة وحده سنج وصف سنج
اصله سنج في حياة الرسول الان سنج على ما روته
من القرآن في حياة الرسول بعد سورة البقرة وقال الحسن
سورة الاحزاب كانت بعد سورة البقرة فيمن سنج
انه علمه السهم اتي قرأ فسيه فيمن سنج

[illegible]

فسكت مسئلة واما التابع فان ظهر فواء
 في زمن الصحى كشرى كان مثلهم عند البعض
 وهو الاصح بالاجماع ركن الاجماع نوعان عامة
 وهو الحكم منهم ما يوجب الاتفاق او شرطه
 في الفعل ان كان من بابيه وخطيه وهو
 ان يتكلم او يفعل البعض دون البعض فيه
 خلاف الشافعى رح واهل الاجماع من كان
 مجتهدا لا فيما يستغنى عن الاجتهاد فيفسر
 بهوى ولا فسق وكونه من الصحى او من
 العترة لا بشرط وكذا اهل المدينة وانعاض
 العصر وقيل بشرط الاجماع الا ان لم يمتد
 السابق عند ابي حنيفة وليس كذلك في الصحيح
 والشرط اجتماع الكل وخلاف الواحد
 مانع خلاف الاكثر وحكمه في الاصل ان ثبت
 المراد به شرعا على سبيل اليقين والالتزام اليه
 امر الاجماع

قد

قد يغير من اخبار الاحاد والقياس واذ
 انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر فقل
 كان كقول الحديث المتواتر واذ انتقل البناء بالآلة
 كان كقول السنة بالاحاد ثم هو على مراتب
 فالأقوى اجماع الصحى نصافا مثل الآية ونحوها
 المتواتر ثم الذم نص البعض وسكت الباقي
 ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف
 من سبقهم ثم اجماعهم على قول من سبقهم فيه
 خلاف مخالف والآلة اذا اختلفوا على احوال
 كان اجماعهم على ان ما عداها باطل وقيل
 هذا في الصحابة خاصة روى عنهم باب القياس
 القياس في اللغة هو التقدير وفي الشرع
 تقدير الفرع بالاصل في الحكم والعلة وانه حجة
 نقلها العقل فقولهم فاعبروا يا اولى الابصار
 وحديث معاذ معروف واما المعقول فهو

سبيل القياس

ان الاعتبار واجب وهو انما مل فيما اصاب
من قبلنا من المثلثات بسيات نقلت عنهم
لنكف عنها احترازاً عن مثل من اجزاء ذلك
النقل في حقايق اللغة لاستغناء غير ما
والقياس نظره وبيان في قوله نعم الحظ
اي بالخط اي معوا والحظ مكيل فويل
وقوله مثلاً بمثل حالاً لما سبق والاجوال
شروط اي معوا بهذا الوصف والادراج
والبيع مباح فيصرف الا الى الحال التي هي شرط
والمراد بمثل القدر بدليل فاذا ذكر في حديث
اخر كذا بكيل والمراد بالفضل الفضل على القدر
فصار حكم النقص وجوب النسوية بينهما في
القدر ثم احرمه بناء على فوات حكم الادراج
النقص والداخي الى القدر والجنس لان ايجاب
النسوية بين هذه الاموال يقتضي ان تكفر

امثلاً

امثلاً متساوية ولكن تكون كذلك الا بالقدر
والجنس لان المماثلة تقوم بصورة والمعنى
وذلك بالقدر والجنس وسقطت قيمة
اجودة بالنقص هذا حكم النقص وقد وجد ما
للا رز وغيره امثلاً متساوية فكان الفضل
على المماثلة فيها فضلاً خالياً عن العوض في عقاب
مثل حكم النقص بل تفاوت فلزمنا اثباتاً على
طريق الاعتبار وهو نظر المثلثات فان الله
قال هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب
فلا اخرج من الذين يعقوبه كالقتل والكفر
بعض داوياً اليه واول كسر يدل على تكرار هذه
العقوبة ثم دعاه الى الاعتبار بان كل في معنى
النقص لا يخرج فيما لا نقص فيه فكذلك حسن
والاصول في الاصل معلولة الا انه لا بد من ذلك
من دلالة التمسر ولا بد قبل ذلك من قيام

الدليل على انه للحال شاهد ثم للقياس تغيير لغة
 وشريعة كما ذكرنا وشرط وركن وحكم ودفع
 فشرط ان لا يكون الاصل مخصوصا بحكمة يصدق
 آخو كشرها ان تخريبه وان لا يكون معه ولا به
 عن القياس كقاء الصوم مع الاكل تاسبا وان
 يتعدى حكم الشرعي ان ثبت بالنص بعينه الى فرع
 نظره ولا نص فيه فلا يستقيم التعليل لاثبات الزنا
 للمواط لان الحكم شرعي ولا نص في الزنا لكونه
 تغيير المحرم المتناهية بالكفارة في الاصل اطلاقا
 في الفرع عن الغاية ولا تعدية الحكم من النسخ
 القطر الى المكاره وانما طي لان عدلهما دون
 عدله ولا لشرط الايمان في رتبة كفارة البهيمن
 والطهارا لانه قد يثبت اليه نص بتغييره والشرط
 الرابع ان يقع حكم النص بعد التعليل على ما كان عليه
 وانما خصصنا التعليل من قوله عوم لا يسمي الطعام
 بالطعام

بالطعام الاسواء بسواء لان استثناء حالة
 التثنية وهي دل على عموم صدره في الاحوال وان
 ثبت ذلك الا في الكثير فصار التغيير بالنص
 مصاحبا للتعليل لانه وانما سقط حق الفقر
 في الصورة باتصلا بالتعليل لانه وعدا زوايا القوة
 ثم وجب الاستثنى على الاغنيا لنفسه ثم ادر بانها
 المواعيد فكان الادا دائما بالاستبدال وركنه ما جعل
 على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل الفرع نظرا
 في حكمه بوجوده وموجبا ان يكون وصفا لازما
 وعامضا واسما وجليا وخفيا وحكما وفردا وعددا
 ويجوز في النص وغيره اذا كان ثابتا ودالا كمنز
 الوصف على صلا وعدله بظهور اثره في جسد
 الحكم المعلن ونفي بصلاح الوصف ملائمة
 وهو ان يكون على موافقة العلة المنقولة عن
 نزول الله عز وجل عن السلف كتعليلنا بالصفر

الموعود من ذلك المستثنى من ذلك التعليل
 ركن القياس

في ولاية المناكح لما يتصل فيه من العرفانية
 موثرتا غير الطواف لما يتصل به من الضرورة
 دون الاطراد وجودا او وجودا او عدالا
 الوجود قد يكون اتفاقا ومن حيث العقل
 بالنسبة لان استقصاء العلم لا يمنع الوجود من
 وجه كقول الشافعي رحمه الله في النكاح بشهاده
 مع الرجال انه ليس كالآل ان يكون السبب مقبلا
 كقول محمد في ولد الغيب الغيب انه لم يضمن
 لانه لم يغيب الاحتياج يستحق الحال لان
 ليس بمقيد وذلك في كل حكم عرف وجوده
 ثم وقع الشك في زواله كان صحيحا حال القاء
 على ذلك موجبا عندنا في وجهه ما لا يكون حجة
 موجبة لكنها حجة دافعة حتى قلنا في الشك اذا
 منع من الدار وطلب الشر بك الشفقة فانك المشرك
 ملك الطالب فيما في يده ان القول قوله والاب

الشفقة

سبعة

الشفقة الابينة وقال الشافعي رحمه الله بغير
 بينة والاحتجاج بتعارض الاشياء كقول زفر
 في المرافقة ان من الغائب ما به خل ومنها ما لا به
 فلا به خل بالشك وبه اعمل بغير دليل والاحتجاج
 بما لا يستعمل الا بوصف يقع به الفرق كقولهم
 انه كذا انه مثل النور فكان حذنا كما اذا است
 وهو بول والاحتجاج بالوصف المختلف فيه
 كقولهم في الكتابة الحاتمة انه عقد لا يمنع من التكفير
 فكان فاسد كالكتابة بالحنز والاحتجاج
 بما لا يشك في فساد كقولهم الثلث ناقص العدد
 عن سبعة فلا ينادى به الصلوة كما دون الآية
 والاحتجاج بلا دليل وحمل ما يعقل له اربعة اثبات
 الموجب او وصفه واثبات الشرط او وصفه
 واثبات الحكم او وصفه كاجتبية بحرية النكاح
 وصفه السوم في زكاة الانعام والشهود في النكاح

حكم القياس

وشرط العدالة والذكورة فيهما والتبعية
 الوتر والرابع تعدية حكم النص الى ما لا يقتضيه
 ليثبت فيه بغالب الرأي فالتعدية حكم لازم
 فانزعه عند الشافعي لانه يجوز التعليل بالعلّة القاهرة
 كالقيل بالثنية والتعليل للاقسام الثلاثة الاولى
 ونفيها باطل فلم يبق الا الرابع و
 يكفر بالاثرو والاجماع والضرورة والقياس
 كالحق كالسك والاعتصاف وتطهر الاواني
 وطهران سور سباع الطير وما صارت العلة
 عند ما علة بآثارها فمنها على القياس المستحسن
 الذي هو القياس الحق اذا قوس اثره وقد عفا
 القياس لصحة اثره البطل على الاستحسان الذي
 ظهر اثره وحق فساده كما لو اكل آية السجدة
 في صلوة فانه يركع بها قياسا وفي الاستحسان
 لا بجزئية نعم المستحسن بالقياس الحق يصح

والاستحسان

تعدية

تعدية بخلاف الافم الاخر الا يرى الاقل
 في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب يمين البائع قيا
 في وجبه استحسانا وهذا حكم تعدى الى الولد
 والا جاز فاما بعد القبض فلم يمتنع البائع
 الا بالاثرو فلم يصح تعدية وشرط الاختصاص ان يكون
 علم الكتاب بمعانيه ووجوه التي قلنا وعلم السنة
 بطرقها وان يعرف وجوه القيس وحكم الاصابة
 بغالب الرأي حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب
 والحق في موضع خلاف واحد باثر ابن مسعود
 في المفوضة وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب
 والحق في موضع الخلاف متعدد وهذا الخلاف
 في الشريعات لا في العقليات الا على قول بعضهم
 ثم المجتهد اذا اخطأ كان خطيئا ابتداء وانتهى
 عند البعض واختار انه مصيب ابتداء وخطئ
 انتها ولهذا قلنا لا يجوز تخصيص العلة لا بآثر

شرط الاختصاص

الى تصويب كل مجتهد خلافا لبعض وذلك
ان يقول كانت علة توجب ذلك لكنه لم يجب
مع قيامها لما في فصار مخصوصا من العلة بهذا الوجه
وعندنا عدم الحكم بناء على عدم العلة وبيان
ذلك في الصائم التام اذ اصب الماء في خلقه
يفسد الصوم لقوا ركنه ويلزم عليه التكليف من اجابة
المخصوص قال امتنع حكم هذا التعليق لما في وهو
الاثر قلنا امتنع لعدم العلة لان فعل النكاح
منسب الى صاحب الشرع فسقط عنه معنى الجاهلية
وبقي الصوم بقا ركنه لا لما في مع فوات ركنه
وبني على هذا التسميم الموانع وهي خمسة مانع يمنع
انقضاء العلة كبيع المحرم ومانع يمنع تمام العلة
كبيع عبد الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم كمنع الحيض
و مانع يمنع تمام الحكم كمنع الرواية ومانع يمنع لزوم
الحكم كمنع العيب

ثم العلة

وعلى كل قسم ضرب من الدفع اما الطردية
فوجود دفعها اربعة القول بموجب العلة
وهو التام ما يلزمه المعلن تعليقه بقوله في صوم
رمضان انه صوم فرض فلا ينادى بالاعتين التنية
فقول عندنا لا يصح الا بالاعتين وانما يجوز
بإطلاق التنية على انه تعين والممانعة وهي اما ان
تكون في نفس الوصف او في صلاحه للحكم به وهو
او في نفس الحكم او في سببه الى الوصف فسيما
الوضع كتعليدهم لا يحا الفقرة باسلام احد
الزوجين والممانعة كقول الشافعي رحم
في الوضوء واليتم انهما طهرا رتان فكيف
افتقر في النية فانه ينتقص بفعل الشوب
فاما المؤثرة فليس للسائل فيها بعد الممانعة
الا المعارضة لانها لا تحتل الممانعة فضا
الوضع بعد ما ظهر اثره بالكتاب والسنة واجمع الامة صح

طردية

التزام

الممانعة

في الوضع

الممانعة

مؤثرة

من غير السبيلين انه نجس خارج صح

لكنه اذا تصورنا قضية يجب دفعه بطرق
اربعة كما نقول في الخارج فكان حدنا كالقول
فيورد عليه فاذا لم يسئل فيه فبعبه او لا بالوصف
وهو انه ليس بخارج ثم بالمعنى الثاني بالوصف
دلاله وهو وجوب غسل ذلك الموضع فيصير
الوصف حجة من حيث ان وجوب التطهير باليد
باعتبار ما يكون منه لا يتجربى او هناك لم يجب
غسل ذلك الموضع لعدم الحكم بعدم العلة فيورد
عليه صاحب الحجج السائل فيه فبعبه بالحكم
بيانا انه حدث موجب للتطهير بعد خروج
الوقت وبالعرض فان فرضنا التنوية
بين الدم والبول وذلك حدث فاذا ازم
صار عفو القيم الوقت كذا هنا
ففي نوعان مقارضة فهنا من قضية
وصح القلب و هو نوعان احدهما قلب العلة

حكما

حكما وحكم علة كقولهم الكفار حنبل بكبرهم
مائة فينرحم بينهم كالمسلمين فنقول المسلمون
انهم تجدد بكبرهم مائة لانه يرجم بينهم والمخلص
ان يخرج الكلام فخرج الاستدلال فانه يمكن
ان يكون الشيء دليلا على الشيء وذلك الشيء
دليلا عليه والثاني في قلب الوصف بشا هذا
على انهم بعد ان يكون شا هذا كقولهم
في صوم رمضان انه صوم فرض فلا ينادى
الا بتعين لنية كصوم القضاء فقلنا لا كما
صوما فرضا استغنى عن تعيين النية بتعيينه
كصوم القضاء لكنه انما تغير بالشروع وهذا
تعيين قبله وقد قلب العلة من وجه كقولهم
كقولهم هذه عبادة لا يمضي في فاسد فلا ازم
بشروع كالوضوء فقلنا لم لا كان كذلك

من هذا القلب

وجب ان يستوى فيه عمل النذر والشروع
 ويستى هذا على ما كان في المعاوضة الخاصة
 وهي نوعان احدهما حكم النوع وهو صحيح سواء
 عاوضه بصفة ذلك الحكم بالزيادة او بزيادة
 حتى تغير او تغير او فيه نفع لما يشبه الاول والثاني
 كالم ينفعه الاول لكن بحته معاوضة الاول او حكم
 غير الاول لكن فيه نفع الاول والثاني علة الاكل
 وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يتعد او يتعد
 الى جمع عليه او يكتفي وكل كلام صحيح في الماهل
 يذكر على سبيل المفاضة فاذا ذكره على سبيل المفاضة
 واذا قامت المعاوضة كان السبيل في الترجيح
 وهو بيان عن فضل المثلين على الآخر وصفا
 لا يترجح القياس على الآخر وكذا احدى الامور
 وانما يترجح بقوة فيه وكذا صاحب الجاهات

لا يترجح

الترجيح

لا يترجح على صاحب جاحية حتى يكون الدين ضعيفا
 وكذا الشفيعان الشفيع الشايع المبيع سهران
 متقابلين سواء واقع بالترجيح اربعة بقوة الا
 كالا يستحب في معاوضة القياس بقوة ثباته
 على حكم المفسر وانه يكون في صوم رمضان متعينا
 اولى من قولهم صوم فرض لان هذا مخصوص
 في الصوم بخلاف التعيين فقد تعدى الى الودائع
 والمخصوب ورد البيع العاسد وبكثرة اصول
 وبالعدم عند القدم وهو العكس واذا تعارض
 ضربا ترجح كان الرقبان في الذات احق منه في
 لان حال قابلية بالذات تابعة لفينقطع حقها
 بالطلب والشيء لان الصنف قابلية بذاتها من كل
 وجه والعين مأكلة من جهة وقال ان في مع
 صاحب الاصل احق لان الصنف قابلية بالضرورة
 تابعة له والترجيح بعلية الاشياء وبالتموم وقلة

الاوصاف فاسد واذا ثبت دفع العلق عما ذكرنا كانت
 غاية ان يلحق بالانتقال وهو ان ينقل من علة
 الى علة اخرى لاثبات الاول او ينقل من حكم الى حكم
 آخر بالعلة الاولى او ينقل الى حكم آخر وعلة اخرى
 او ينقل من علة الى علة اخرى لاثبات حكم الاول
 لاثبات العلة الاولى وهذه الوجوه صحيحة الأربع
 وخاصة الخليل مع مع التعيين ليست من هذا القبيل
 لان حجة الاولى كانت لازمة الا انه انتقل دفعا
 كشيء فصل حجة ما ثبت بالحق التي سبق ذكرها
 شيان الاحكام وما يتعلق به الاحكام اما الاحكام
 فاربعة حقوق الله خالصة وحقوق العباد خالصة
 وما اجتماعيه وحقوق الله غالب كحق العتق وما اجتماعيه
 وحقوق العباد غالب كحق القصاص وحقوق الله ثمانية
 عبادات خالصة كالايما وفروعه وهي انواع اصول
 ولواحق وزوايد وعقوبات كاملة كالحدود وعقوبات

فصل الكلام

قوله

قاصرة كحرمان الميراث وحقوق دائرة كالكفارة
 وعبادة فيها معنى المؤنة كصدقة الفطر ومؤنة
 فيها معنى العبادات كالشر ومؤنة فيها معنى العقوبة
 كالحج وحقوق قائم بنفسه كتمس الغنيم والمعادن
 وحقوق العباد كبذل المشركين لملكتهم والنصوصات
 وغير هذا من الحقوق تنقسم الى اصل وخلف
 فالايان اصل التصديق والافرائم صار اصل
 مستبعدا خلفا عن التصديق في الحكم الدنيا ثم صار اذا
 اخذ الابوين في حق الصغير خلفا عن اداية ثم صارت
 خلفا عن بقية الابوين في اثبات الاسلام وكذلك الطهارة
 بالآصال واليتم خلفا عن ثم هذا الخلف عندنا مطلق
 وعندنا ان في بعض ضروريات كالحل والخلاف بين المأ والزا
 في قولنا حنيفة وانى يؤلف رحم وعند محمد وزفر
 بين الوصف وضوء واليتم وبني عيسى في آية اليتيم
 المتوجه ضيق والخلاف لا يثبت الا بالنسبة او لا

ينبغي ان لا يراه

وشرط عدم الأصل على احتمال الوجود ليس السبب
 منعقد الأصل فصح تخلف ما اذا لم يحتمل الأصل الوجود
 فلا يظهر هذا في عين الغموس وتختلف على س
 السماء واما القسم الثاني فاربعة الاول
 السبب وهو واقم سبب حقيقي وهو ما يميز
 طريقا الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب ولا
 وجود ولا يعقل فيه معنى العلة ولكن يتخلل بينه
 وبين الحكم علة لا تضاف الى السبب كدلالة
 انسانا يسرق مال انسانا او يفتقر فان اضيف
 العلة اليه صار للسبب حكم العلة كسوق الدابة
 وفودها واليمين بالله او بالطلاق او بالتفريق
 تسمى سببا مجازا لك لكونه شبهة حقيقة
 حتى يطل التجيز القليل للان قدما وجدتم الشبهة
 لا يبقى الا في محل لا حقيقة لا تستغنى عن المحل فاذا
 كانت المحل بطل خلافا تعليل الطلاق بالملك

في ما يتعلق به الحكم

مطبوع السبب

في

في المصلحة نلت لان ذلك الشرط في حكم العلة فصح
 معارضتها لهذه الشبهة السابقة عليه والاحكام المطبوع
 نسب للمحال وهو من اقسام العلة وسبب شبهة
 العلة كما ذكرنا واثبت العلة وهو ما يضاف الى وجوب
 حكم ابتداء وهي سبعة اقسام علة اسماء وكما ومعنى البيع
 المطلق للملك وعلة اسماء الحكم ولا معنى كالبيع الاجاب
 المعلق بشرط وعلة اسماء معنى الحكم كبيع بشرط
 اختيار والبيع الموقوف والاجاب المضاف الى وقت
 ونصاب الزكوة قبل مضى الحول وعقد الاجارة
 وعلة في غير الاسباب طائفة بالاسباب ككثرة العرق
 ومرض الموت والتركية عند ان حقيقته وكذا كل
 علة العلة ووصف شبهة بالعلة كاحد وصفي العلة
 وعلة بمعنى كاحكام اسماء كاحد وصفي العلة وعلة
 اسماء كاحكام المعنى كالسفر والنوم للرخص وكذا
 وليس من صفة العلة الحقيقية فقد تمها على الحكم بل

مطبوع العلة

كثر ادقرب

الواجب اقترانها معا كالاستطاعة مع الفعل وقد
 بقاء السبب الداعي والذليل مقام المدعو والمدلول
 المدفع الضرورة والنجاة في الاستبراء وغيره والاحتياط
 كما في تحريم الدواعي اول دفع اخرج كما في السفر والظفر
 والثالث الشرط وهو ما يتعلق به الوجود دون الوجوب
 وهو حصة شرط قص كدخول الدار للطلاق المعلق
 به ونشره هو في حكم العلق في الرق وجواز البير
 وشرط له حكم الاسباب كما اذا حل قيد بعد حتى ايق
 وشرط له حكم الاسباب كما اذا احتل اسم لا كما كان
 الشرطين في حكم تعلق بها كقول ان دخلت هذه الدار
 وهذه الدار فالت طالق وشرط هو كالعلة كما قلنا
 كالاخص في الزنا وانما يعرف الشرط بصيغة كزوف
 الشرط او دلالة كقوله المنة التي تزوج كافي ثلث
 فانه بمعنى الشرط لوقوع الوصف في النكحة ولو وقع
 في العين لا يصح دلالة ونقص الشرط بجمع الوهم

مطلب الشرط

والراجح

والراجح العلة وهو ما يعرف الوجود من غير ان
 يتعلق به وجوب ولا وجود كما لا يخفى حتى لا يمتنع
 شروعه اذا رغبوا بحال فصل في بيان الاهلية
 العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفادنا و
 قالت الاشعرية لا عبرة للعقل اصلا دون السمع
 واذا جاء السمع فله العبرة دون العقل وقالت المعتزلة
 انه علة موجبة لما استحسنه محرمه لما استحسنه
 فوق العقل الشرعية فلم يثبتوا بدليل الشرع
 ما لا يدركه العقول وقالوا لا عز لولع عقل في الوقف
 عن الطلب وترك الايمان والبصر العقل مكلف
 بالايمان ومن لم يبلغه تبلغ الدعوة اذا لم يعتقد
 ايمانا ولا كفا كان من اهل النار ونحن نقول في ذلك
 لم يبلغه الدعوة انه غير مكلف بحر العقل واذا لم
 يعتقد ايمانا ولا كفا كان معذورا واذا اعتاد
 بالخرية واعلم لذلك العواقب لم يكن معذورا

خطبة العقل

العقل

لم تبلغ الدعوة وعند الاشعري ان يغفل عن الاعتقاد
 حتى يهلك او اعتقد الشرك ولم تبلغ الدعوة كان مؤثرا
 ولا يصح ايمان البصير العقل عند فهم وعندهما يصح وان
 يكن مكلف به والاعلمية نوعان اهلية وجوبية وهونية
 على قيم الذمة والادنى يولد له ذمة صالحة للوجوب
 غير ان الوجوب غير مقصود بنفسه في زمان يبطل لعدم
 حكمه فالانسان من حقوق العباد من التزم والعون ونحوه
 الرزق لانه وما كان عقوبة او حرجا لم يجب عليه حقوق
 الله ثم يجب من حق القول بحكمه كالعشر والمطرح ومضى بطل
 القول بحكمه لا يجب كالعبادات الخالص والعقوبات والكتب
 اذا وصى نوعان فاحصة تنبني على القدرة القاهرة من
 العقل القهر والبدن النافض كالبصير العقل والمعذور النافض
 وتبني عليها صحة الاداء وكما تنبني على القدرة الكاملة
 من العقل الكامل والبدن الكامل وتبني عليها وجوب الاداء
 ونحوه كخطا والاحكام منقبة عن هذا الباب فحق الله

اهلية وجوب

اهلية اداء

القاهرة

الكاملة

الحكام

ان

ان كان حسنا لا يحتمل غيره كالايان وجب القول
 بعقوبة من الصبي بل الزوم اداء وان كان قبيحا
 لا يحتمل غيره كالكفر لا يحتمل عفوا وما هو من الابرار
 كالصلوة ونحوها يصح الاداء من غير عمدتها وكما
 من غير حقوق الله ان كان نفعا محضا كقول الحق
 يصح مباشرة وفي الضار المحض كالطلاق والوصية
 تبطل اصلها في الابرار بينهما كالبصير ونحوه يملكه براء
 الوفا وقال ان في كل منفعة يمكن تحصيلها لا بما
 مشقة وله لا يعتبر عياره فيه كالاسلام والبيع وما
 لا يمكن تحصيله بمباشرة وله يعتبر عياره فيه
 كالوصية واختيار ارض الابوين والامور المعقولة
 على الاقلية نوعان سحاو وهو الصغر وهو اذ لا
 كالجنون لكنه لا يغفل فقد اصاب ضربا من ابله الا
 فسقط به ما يحتمل السقوط عن ابله فلا يسقط
 عنه فرضية الاب لا حتى اذا اداه كان فرضا وصح

الامر بالمعروف

نهي

الصغير

داو

عنه الزام الاداء وجملة الامران يوضع عنه العهد ويصح
منه وله ما لا عمدة فيه فلا يحرم عن الميراث باقتض
عنه بخلاف الكفر والرق ويجنون ويستقطبون
العباد لكنه اذا لم يمتد الحق بالنوم وصد الامتداد
في الصلوة ان يزيد على يوم وليلة وفي الصوم
يستوفى الشهر وفي الزكاة يستوفى الحول
وابو يوسف لم اقام انتم احوال مقام الكل والعتة
بعد البلوغ وهو كالصبي العقل في كل الاحكام حتى
لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهد واما
ضمان ما يشتهى ملك من الاموال فليس بعقد و
كونه صبياً معتقاً او معتوقاً بالانبا في عصمة الخلق
ويوضع عنه الخطاب كالصبي ويولي عنه ولا يلى
على غيره والنيابة هو لا يباين الوجوب في حق الله
لكن النسيان اذا كان غالباً كما في الصوم
والقسمة في الدين وسلام النسي بغير عفو

الجنون

العتة

النسيان

النوم

ولا يجعل عذرا في حقوق العباد والنوم هو عجز
عن استعمال القدر فاجب تأخير الخطاب ولم
يمنع للموجوب ومباينة الاختيار اصل حتى
بطلت عباراته في الطلاق والعناق والامانة
والردة ولم يتعلق بقراءته وقهره في الصلوة
حكم والامانة هو ضرب مرض يضعف القول
ولا يزيل الحجة بخلاف الجنون فانه يزيله وهو
كالنوم حتى بطلت عباراته بل اشتد منه فكما
قد ناكل حال وقد يحتمل الامتداد فيسقط
الاداء كما في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة
باعتبار الصلوة عند محمد وباعتبار الساعات
وامتداده في الصوم نادراً فلا يغفر والرق
وهو عجز حكلي شرعي جاز في الاصل لكنه في البقاء
صار من الامور الحكيمة به يصير المرء موصفاً للملك
والابتدال وهو وصف لا يخرج كالعقود الذي

الرق

الرق

هو ضده وكذا الاعتاق عند ما يلزم الاثر بدو
 المؤثر او المؤثر بدون الاثر او تجزئ العتق وقار
 ابو حنيفة انه ازاله ملك متجزئ لا استقطا الرق
 او ثبات العتق حتى تحته ما قلتم والرق يباح
 ملكية المال لقيام المملوكية مالا حتى لا يملك العبد
 والمكاتب التسمية ولا تصح منها حجة الاسلام
 ولا يباح في ملكية غيره الا كالكساح والدم وبياع
 كمال الحال اهلية في الكرام كالذمة والعناية وكل
 وانه لا يؤثر في عصمة الدم لان العصمة المؤتممة بالايام
 والمقومة بداره والعبد فيه كالمحرور واما يؤثر في قيمته
 ولهذا يقتل محررا بالعبد وصح امان المأذون او فراق
 بالحدود والقصاص والسرقة المستملكة والغاية
 وفي المجوز اختلاف في المرض وانه لما يباح في اهلية حكم
 والعبارة ولكنه لما كان سبب الموت وانه محرر
 فالحاصل كان المرض من اسباب الفجر ففسدت العبادات

المرض

عبد

عليه بعد الملكة ولما كان الموت اختلفا كان المرض
 من اسباب تعلق حق الوارث والغريم بما فيكون
 من اسباب الحجر بقدر ما يتعلق به صيانة الحق
 اذا حصل الموت مستندا الى اولى حتى لا يؤثر
 المرض فيما لا يتعلق به حق غريم ولا وارث فيصح
 في الحال كل تعرف بحتم الفسخ كالهبة والحجابة
 ثم ينقض ان احتج اليه وما لا يحتمل النقص جعله متعلق
 بالموت كالاعتاق اذا وقع على حق غريم او وارث
 بخلاف اعتاق اذا وقع الراهن حيث ينفذ لان
 حق المهر من في اليد دون الرقبة والحيف والنكاح
 لا بعد ما اهلية كسر الطهارة للصلوة شرط وفوت
 الشرط فوت الاداء وقد جعلت الطهارة عنهما شرط
 لصحة الصوم نعم بخلاف الفياض فلم ينعقد الى القضاء
 مع انه لا يخرج في فوائده بخلاف الصلوة والموت
 وانه يبيح احكام الدنيا بما فيه تكليف حتى بطلت

الحيف

الموت

الركوة ومعاير الغريب عنه وانما يتبقى عليه الاشياء
وما شرع عليه جبهه بخره فان كان حقا متعلقا

بالعين يبقى بقائه وان كان دينا لم يبقى بغيره والذرة
حتى يضم اليه مال او ما يؤكل به الذرة فهو ذرة الكحل
ولهذا قال ابو حنيفة نعم ان الكفالة بالدين من الميت

المفلس لا تصح بخلاف العبد المحجور يورثه من لانه

ذمة في حقه كانه ذمة وشرع صلة بطل الا ان يوصي

فيصح من الثلث وان كان حقا لم يبقى له ما يقضى

الحاجة ولذلك قدم جهات ثم دينه ثم وصايا

من ثلثه ثم وجبت الموارث بطريق اختلاف

عنه نظرا لغيره الى من يتصل به شيئا او

او دينا بلا نسب وسبب ولهذا بقيت الكتابة

بعد موت المكاتب عن وفاء وقتنا نفعل المرأة

زوجها في عدهتها بقاء ملك الزوج فالقعدة

بخلاف ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد بطلت

ي. ي. ي.

وقوله ما شرع صلة قوله وان كان
حقا لا يرجع في بعض النسخ وهو
مختار ابن عبدك المحرر

وجب الميراث نسج

بعد الموت

الملك المملوكة وما لا يصلح حاجة كالفصاح

لان شئ عقوقه لدر ك ان زو قد وقعت

الحماية على اولياءه من وجه لانفاهم بحبوت

فان وجبت المقصاص للورثة ابتداء والسبب ان

لميت فيصح عفو المخرج ويصح عفو الوارث

فيل موت المخرج وقال ابو حنيفة ان القصاص

غير موروث لا قلن واذا انقلب بالاصار مؤثرا

وجب القصاص للزوجين كما في الدية وله حكم

الاحياء في حكم الآخرة ومكتسب وهو انواع الاول

اجمحل وهو انواع جمل باطل لا يصلح عذرا في الآخرة

كجمل الكافر وجمل صاحب الكفر وصفات الله

واحكام الآخرة وجمل الباطل حتى يصير مال العاد

اذا اتلفه وجمل من خالف في اجتهاده الكتاب

والسنة كالفتوح يبيع امثال الاولاد ونحوه

وانما اجمحل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع

مكتسب
الاجمحل

قوله فيصلح عدلا وشبهه كما في قوله في فصل
 انها فطرته ولكن زنا بجارية والده على ان
 تحل له والثالث الحمل في دار احب من مسلم بينه
 وانه يكفر عذرا ويحق به جهل الشفع و جهل الالة
 بالاعتاق او بالخير و جهل البكر بالكاك الولي
 و جهل الوكيل والمادون بالاطلاق و صفة الوكيل
 وهو ان كان من مباح كشرب الدواء و شرب
 المکره والمضطر فهو كالانفا فيمنع صحة الطلاق
 والعاق وسائر التصرفات وان كان من
 محظور فلا ينافي في اخطاب ويلزمه احكام الشرع
 وتصح عباراته في الطلاق والعاق والبيع
 والشرأ والاقارير والردة والاقرار بالهدوء
 الخالصه والمنزل وهو ان يراد بالشئ ما لم يوضح
 له ولا ما يصلح اللفظ استعاره وهو ضد الحق
 وهو ان يراد بالشئ ما وضع له او ما يصلح اللفظ

المر

المر

استغارة

استغارة وهو ضد الحق وهو ان يراد بالشئ ما وضع
 له او ما يصلح اللفظ استعاره ان ينافي اختيار الحكم والرضا
 به ولا ينافي الرضا بالمباشرة واختيار المباشرة فصا
 بمعنى خيار الشرط في البيع ابتداء و شرط ان يكون
 صريحا مشروطا باللسان الا انه لا يشترط ذكره في
 العقد بخلاف خيار الشرط والتجيم كالنزل لا ينافي
 الالبته و وجوب الاحكام فان تواضعا على النزول
 باصل البيع او تنفعا على البناء يفسد البيع كالبيع
 بالخير اريد وان تنفعا على الاعراض فالبيع صحيح
 والنزل باطل وان تنفعا على انه لم يحضر اما شئ
 او اختلفا في البناء والاعراض فالعقد صحيح عند ابي
 حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما فجعل صحة الايج
 اولى وهما اعظم المواضع الا ان يوجه ما ينقضا
 وان كان ذلك في القدر فان تنفعا على الاعراض
 كان الثمن العين وان تنفعا على انه لم يحضر اما شئ

قوله و وجوب الاحكام لا يوجد
 في بعض النسخة وهو نسخة
 ابن مالك المحرر

قوله الا ان يوجه ما ينقضا
 لا يوجد في بعض النسخة وهو
 نسخة ابن مالك المحرر

او اختلعا فالهزل بطل والتسمية صحيحة عنده
وعندهما العمل بالموافاة واجب والالف الذي هو لا
بطل وان اتفقا على البناء على المواضع فالتمس
الفان عنده وان كان ذلك في اجنب فلا يصح جاز
على كل حال وان كان في الذمى لا مال فيه كالطلاق
والنفق واليمين فذلك صحيح والهزل بطل حديث
وان كان المال فيه متجاكلا فان هزلا به فالتفقد
لازم والهزل باطل وان هزلا بالقدرة فان اتفقا
على الاعراض فالمر الفان وان اتفقا على البناء
فالمر الف وان اتفقا انه لم يحضر شيئا واختلفا
فالكا حاز بلف وقيل بالفض وان كان ذلك
في اجنب فان اتفقا على الاعراض فالمر على ما سمي
وان اتفقا على البناء او اتفقا على انه لم يحضرهما
شيئا او اختلفا بكم المثل وان كان المال
فيه مقصودا كالحل والعتق على مال فان هزلا به

وان

وان اتفقا على البناء فالطلاق واقع والمال لازم
عندهما لان الهزل لا يؤثر في الحل اصله عندهما ولا يختلف
احال عندهما بالبناء او بالاغراض وبالاختلاف وعنده
لا يقع الطلاق وان اعراضا وقع الطلاق ووجه المال
اجماعا وان اختلفا فالقول لمدعي الاعراض وان سكتا
فهم لازم اجماعا وان كان في القدرة فان اتفقا البناء
فقد تم الطلاق ووقع والمال لازم وعنده يجب
ان يتعلق الطلاق باختيار وان اتفقا على انه لم يحضر
شيئا وقع الطلاق ووجه المال وان كان
ذلك في اجنب يجب المنسي عندهما بكل حال
وعنده ان اتفقا على الاعراض وجب التسمية والتفقا
على البناء توقف الطلاق وان اتفقا على انه لم
يحضرهما شيئا وجب المنسي ووقع الطلاق
وان اختلفا فالقول لمدعي الاعراض وان كان
ذلك في الاقرار بما يجمل الفسخ او بما لا يجمل فالهزل
لا يملك

وقد روي الهزل اربعة اوجه
من الترخيص من المتن كونه

وان اتفقا على الاعراض فوجه الطلاق
وجوب المال
لم يكن في نسخة اخرى
لم يكن هذا الا من

يبطله والنزل بالردة كقولنا بما نزل لكن بعض
 النزل لكونه استخفافا بالدين وتقصيرا به وخفة
 تقصير الانسان فتبعته على العمل بخلاف موجب
 الشرع وان كان اصله مشروعا وهو السرف
 والتبذير وذلك لا يوجب خطا في الالهية
 ولا يمنع شيئا من احكام الشرع ويمنع عنه
 ماله اول ما يبلغ اجماعا بالنقص وانه لا يوجب
 الحجر اصله ~~من~~ حنفية بكونه كذلك اعنه بما لا يبطل
 النزل والسفر وسواهما خروج المديد واما ثلثه
 ايام وانه لا ينافي في الالهية والاحكام لكنه من
 حساب التحقير بنقص مطلقا لكونه من سبب
 المشتقة بخلاف المرض فانه متسوع فيؤثر في
 قصر ذوات الاربع وفي تاخير الصوم لكنه لما كان
 من الامور المختارة ولم يكن موجبا لزوم لانه
 فقل انه اذا اصاب صايبا وهو مسافر او مقيم فافر

لا ينافي له الفطر بخلاف المرض ولو افطر كان قما
 السوا المصح شبهة فلا تجب الكفارة ولو افطر ثم سافر
 لا يسقط عنه الكفارة بخلاف ما اذا مرض وحكم بالسفر
 تثبت بنفسه اخرج بلسنة وان لم يتم السؤلة
 بعد تحقيقا للرضة والخطا وهو عذر صالح السقوط حتى
 اذا حصل عن اجتهاد ويصير شبهة في العقوبة حتى
 لا ياتم الخطا طي ولا يؤخذ بحد ولا قصاص ولم يجعل
 عذرا في حقوق العباد وجب عليه ضمان العدوان
 ووجب به الدية وضح طلاقه ويجب ان يتعقد به
 اذا صدق خضعة ويكون به بيع المكن والاكراه
 وهو اما ان بعدم الرضا وفي الاختيار وهو المكي
 او بعدم الرضا ولا يفيد الاختيار ولا يعدم الرضا
 وهو ان بهتم بحسن ابيه وابنيه والاكراه بجملة لا
 ينافي الخطاب والاهلية لانه متردد بين فرض
 وخطر واباة ورضة ولا ينافي الاختيار فاذا اعا

اختيار صحيح وجب ترجيح الصحيح على الفاسد في كل
والا يفي منسوباً الى الاختيار العكس ففي الاقوال لا يصلح
التي لغيره لان التكلم بلسان الغير لا يصح فاقضت عليه
فان كان لا يتفسخ ولا يتوقف على الرضا لم يطل
بالمكره كالطلاق ونحوه وان كان يتحمل ويتوقف
على الرضا كالبيع ونحوه يقتصر على المباشر الا انه
يفسد لعدم الرضا ولا يصح الاقارير كلها لان صحتها
تعتمد قيام المخبر به وقد قامت دلالة عدمه
والافعال قسمان احدهما كالاقوال فلا يصلح فيه الا
لغيره كالاكل والوطي فيقتصر الفعل على المكره لان الا
بغيره لا يتصور والثاني ما يصلح ان يكون فيه الا
لغيره كاتلاف النفس والمال فيجب الفصل
على المكره دون المكره وكذا الذي يجب على عاقلة
المكره وانما انواع حرمه لا تنكشف ولا تدلها
رضه كالزنا بالمرأة وقتل المسلم وحرمه تحمل

السوء

مرضى سلطان العلماء الاعلام برهان الفضلاء الصمصام
كاشف اسرار الخفايق بكرة العصابة منور اسرار الدقائق بركة العصابة
السيد محمد الولاية من اولاد علي بن ابي طالب في يوم السبت السابع من شهر
ذي القعدة في عام ست وسعين والالف وتوفي في يوم الجمعة الثالث عشر
من الشهر المذكور ودفن في قرية كسدل التي من اوقاف ذلك الفاضل
نعمته الله تعالى بغيره واسكنه قراديس جنة امين

الا اي لطفي جوق قادر الميم
ههنا احسانك فالدم افندم
كرهل كافي ارحم بادشاه
ههنا احسانك فالدم افندم
نهى كنت قابو كه كلام الهي
سورب درگاهك درويش ساي
كه سن سبيل عفو ابدك جود كنائي
ههنا احسانك فالدم افندم
الهي ياد لغه سبيل فقيري
كه خندان غيري بوقه لك بگري
ميسر قبل كا خبري كنيري
ههنا احسانك فالدم افندم

من المحلص القوم
 لا القاصي
 بالقدس الشريف

من المحلص القوم
 لا القاصي
 بالقدس الشريف

مجدد و جليل و عظيم و عظيم
 و قوت و خاتم و يرو

۲۴	۲۰	۱۲	۱۴
۶۵	۱۵۰	۵۰۰	۵۰۰

۱۶۱

کتابخانه
 حرم مطهر
 مشهد

Suleyman	Harem Hüsnü R.	۱۶۱
K.		
Eski		

این کتاب در کتابخانه
 حرم مطهر مشهد
 ثبت شده است
 و در فهرست
 کتابخانه
 حرم مطهر
 ثبت شده است

این کتاب در کتابخانه
 حرم مطهر مشهد
 ثبت شده است